



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون  
رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة  
من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

إعداد

مهدي مروان عبد الرحيم الدحله

إشراف

د. سامح العطعوط

د. غسان دعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية  
والمالية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.



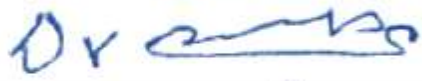

2026

مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون  
رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة  
من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

إعداد

مهدي مروان عبد الرحيم الدحله

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2026/03/15م، وأجيزت:

 التوقيع	د. سامح العطوط المشرف الرئيسي
 التوقيع	د. غسان دعاس المشرف الثاني
 التوقيع	د. صهيب جرار الممتحن الخارجي
 التوقيع	د. ساند الكوني الممتحن الداخلي

## الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى معلم البشرية ... نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أشتاق إليه بكل جوارحي ... وطني الغالي

إلى مثال التقاني والإخلاص ... أبي الحبيب

إلى من قدمت سعادتني وراحتي على سعادتها ... أمي الحنونة

إلى إخوتي ... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

إلى كل من دعا لي بالخير ...

إلى الشهداء الذين رووا أرض فلسطين بدمائهم الطاهرة، إلى الأسرى الذين يواجهون قسوة الزنازين بأرواح

لا تنكسر، وإلى الجرحى الذين تركوا أجزاء من أجسادهم لنحيا بحرية وكرامة. إليكم جميعا، يا رموز

الصمود والبقاء، نهدي كلماتنا التي تعجز عن التعبير أمام تضحياتكم الجليلة.

وإلى غزة، قلعة الصبر التي لم تخضع لعواصف القهر والعدوان، إلى شهدائها الأبطال الذين رسموا بدمائهم

خريطة العزة، إلى جرحاها الذين يتماثلون مع الألم بصبر وتحدي يليق بنبل الغايات، وإلى أهلها الذين تصدوا

للظلم بقلوب صلبة وإيمان لا يتزعزع. لكم الأمنيات بالحرية والنصر، ولكم في قلوبنا مكانة لا يطالها

النسيان.

نهديكم جميعا هذا العمل المتواضع

الباحث

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن

تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد. ..

فإنني اشكر الله تعالى على فضله حين أتاح لني إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً. كما اشكر

أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرفين على رسالتي

"الدكتور سامح العطوط" و"الدكتور غسان دعاس" على جهودهما الطيبة وتوجيهاتهم المستمرة لي طيلة

عملي في هذا العمل المتواضع.

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل الأساتذة الافاضل في جامعة النجاح الوطنية وجميع الاصدقاء والزلاء

الذين امدوني بيد العون من اجل اتمام بحثي ... جزاهم الله جميعا كل الخير ولهم مني كل الاحترام.

**الباحث**

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

# مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

مهدي مروان عبد الرحيم الدحله

اسم الطالب

مهدي الدحله

التوقيع

2026/03/15

التاريخ

## فهرس المحتويات

ج	الإهداء	.....
د	الشكر والتقدير	.....
هـ	الإقرار	.....
و	فهرس المحتويات	.....
ح	فهرس الجداول	.....
ي	فهرس الأشكال	.....
ك	فهرس الملاحق	.....
ل	الملخص	.....
1	الفصل الاول: خلفية الدراسة والاطار النظري	.....
1	1.1 المقدمة	.....
3	1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	.....
5	1.3 اهداف الدراسة	.....
6	1.4 اهمية الدراسة	.....
7	1.5 فرضيات الدراسة	.....
10	1.6 أنموذج الدراسة	.....
11	1.7 حدود الدراسة	.....
11	1.8 مصطلحات الدراسة	.....
12	1.9 الاطار النظري	.....
31	1.10 الدراسات السابقة	.....
42	1.11 التعقيب على الدراسات السابقة	.....
44	الفصل الثاني: المنهجية والإجراءات	.....
44	2.1 مقدمة	.....
44	2.2 منهجية الدراسة	.....

44	.....مجتمع الدراسة وعينته	2.3
45	.....أداة الدراسة	2.4
51	.....اجراءات تنفيذ الدراسة	2.5
52	.....تصميم الدراسة	2.6
53	.....المعالجات الاحصائية	2.7
54	.....الفصل الثالث: عرض نتائج الدراسة	
54	.....مقدمة	3.1
54	.....النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	3.2
58	.....النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الاول	3.3
70	.....الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
70	.....النتائج	4.1
75	.....التوصيات	4.2
77	.....المصادر والمراجع	
80	.....الملاحق	
b	.....Abstract	

## فهرس الجداول

- جدول (1.2): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين (ن=146): درجات ..... 45
- جدول (2.2): درجات احتساب مستوى محاور الدراسة والوزن النسبي المقابل لكل فئة ..... 47
- جدول (2.3): يوضح قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد مع الدرجة الكلية للبعد وارتباط الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية لمحور "رضا المجتمع الضريبي" (ن=44) ..... 48
- جدول (2.4): يوضح قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد مع الدرجة الكلية للبعد وارتباط الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية لمحور "ضريبة القيمة المضافة" (ن=22) ..... 49
- جدول (2.5): معاملات الثبات لمحاور وابعاد الدراسة بطريقة كرونباخ ألفا ..... 50
- جدول (3.1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد محور رضا المجتمع الضريبي وعلى المحور ككل ..... 55
- جدول (3.2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد عدالة النظام الضريبي تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 87
- جدول (3.3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد بساطة الإجراءات تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 88
- جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد شفافية استخدام الإيرادات تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 90
- جدول (3.5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد فعالية التحصيل تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 91
- جدول (3.6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد الثقة بالحكومة تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 89
- جدول (3.7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد مستوى المشاركة المجتمعية تنازليا حسب المتوسط الحسابي ..... 92
- جدول (3.8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة في ضريبة القيمة المضافة بأبعاده المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة ..... 59

- جدول (3.9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة ..... 61
- جدول (3.10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة ..... 62
- جدول (3.11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة ..... 64
- جدول (3.12): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة ..... 93
- جدول (3.13): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير الجنس ..... 94
- جدول (3.14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العام لين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير المؤهل العلمي ..... 95
- جدول (3.15): اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير المؤهل العلمي ..... 96
- جدول (3.16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي ..... 97
- جدول (3.17): اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير المسمى الوظيفي ..... 98
- جدول (3.18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير سنوات الخبرة ..... 99
- جدول (3.19): اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير سنوات الخبرة ..... 100

## فهرس الأشكال

شكل (1): نموذج الدراسة ..... 10

## فهرس الملاحق

80 .....	ملحق (أ): أداة الدراسة.....
86 .....	ملحق (ب): كتاب تسهيل مهمة.....
87 .....	ملحق (ج): الجداول.....

# مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

اعداد

مهدي مروان عبد الرحيم الدحلح

اشراف

د. سامح العظبوط

د. غسان دعاس

## الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته للدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين، وقد بلغ عددهم (270) وفق ما صرح به مدير عام الشؤون الادارية في دائرة الضريبة الاستاذ محمود الساعد (الساعد، 2025). في حين تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد افرادها (150)، أي ما نسبته (55.5%) من مجتمع الدراسة، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وزع الباحث (150) استبانة على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (146) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي أي بنسبة (97.3%) من حجم العينة.، وقد تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

واظهرت النتائج عن وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على ضريبة القيمة المضافة بأبعادها المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معاً (85.7%)، من نسبة التباين في ضريبة القيمة المضافة بأبعادها المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً.

واهم ما اوصت به الدراسة تعزيز التوعية المجتمعية من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف المجتمعي حول قانون ضريبة القيمة المضافة، مع التركيز على شرح أهداف القانون وآثاره الإيجابية لتعزيز القبول العام وزيادة وعي المجتمع الضريبي. وكذلك تحسين عملية التواصل من خلال دعم قنوات اتصال فعالة بين دائرة ضريبة القيمة المضافة والمجتمع الضريبي لضمان وجود وسائل مباشرة وسهلة لتقديم الاستفسارات وتلقي الردود بشكل سريع وواضح. بالإضافة الى تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال العمل على مراجعة وتبسيط عمليات تسجيل المكلفين وإعداد التقارير الضريبية لضمان سهولة الامتثال وتقليل الأعباء التشغيلية على الأفراد والشركات.

**الكلمات المفتاحية:** رضا دافعي الضرائب، ضريبة القيمة المضافة، القرار بقانون رقم 26 لسنة 2024،

عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، الثقافة الضريبية

## الفصل الاول

### خلفية الدراسة والاطار النظري

#### 1.1 المقدمة

تعد السياسات الضريبية من أبرز الأدوات التي تعتمدها الحكومة لإدارة الشؤون المالية بهدف تحقيق تطلعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتم تصميم هذه السياسات بناء على تحليل دقيق للنشاط المالي داخل البلاد وتقييم تأثيراته على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. يعمل هذا النهج على ضبط حجم الإيرادات الضريبية بدقة، سواء من حيث الكم أو المصادر النوعية، لتحقيق أهداف مثل تعزيز الاستقرار الاقتصادي، تعزيز العدالة في توزيع الخدمات العامة، وضمان توفيرها بشكل كاف للمجتمع، بالإضافة إلى خلق بيئة محفزة لجذب الاستثمار المحلي والدولي. حيث تتولى الحكومة مسؤولية صياغة هذه السياسات وإرساء القوانين اللازمة لتنظيم عملية جمع الإيرادات الضريبية بكفاءة، مع التركيز على معالجة التحديات المالية مثل العجز في ميزانية الدولة. مستهدفة بذلك تحسين الأداء الاقتصادي العام وتحقيق تنمية مستدامة (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2016).

تصنف ضريبة القيمة المضافة كأحد أنواع الضرائب غير المباشرة، وتطبق بشكل مباشر على الاستهلاك، مما يؤدي إلى تقليصه ويحفز زيادة الادخار. يظهر هذا التأثير عندما يضطر الفرد إلى تخصيص جزء من دخله وموارده للادخار لتجنب تحمل الضريبة الامر الذي ينعكس ايجابا على زيادة الاستثمار كون المدخرات تذهب الى البنوك والتي يتم اقراضها لاحقا للمستثمرين وبالتالي يعزز البيئة الاقتصادية ويحرك عجلة الاقتصاد الى الامام وما يترتب على ذلك من زيادة فرص العمل. ومع ذلك، تظهر هذه الضريبة محدودية مرونة واضحة في أوقات الكساد الاقتصادي، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية تلقي بثقلها على المكلفين ذوي الدخل المحدود، الذين يمثلون غالبية كبيرة من سكان الدولة. أضف إلى ذلك تأثيرها الواضح على مختلف قطاعات الأعمال، بما في ذلك المنتجين والمصنعين، حيث تنعكس أيضا على الاقتصاد العام بشكل سلبي، وذلك نظرا لكونها تشكل نوعا من الضرائب التي تفرض مباشرة على الاستهلاك (منازع، 2018).

ظهرت الضريبة على القيمة المضافة لأول مرة في عام 1954 في فرنسا، وذلك بناء على اقتراح من موريس لوريه الذي وضع أسسها وقواعدها الرئيسية في عام 1953 ومنذ ذلك الحين، توسعت هذه الضريبة لتشمل باقي البلدان الأوروبية قبل أن تصبح من النظم الضريبية المعتمدة على مستوى العالم، حيث تفرض حاليا في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. على الرغم من ان ظهورها أثار اهتماما بالغا بين السياسيين وأصحاب القرار، ولا يزال يعتبر موضوعا محوريا للعديد من المناقشات والخلافات. وبالتالي يعتقد البعض أنها تشكل بديلا أفضل من قوانين ضريبة المبيعات الثابتة المنتشرة، لكنها في الوقت ذاته تواجه اعتراضات واسعة من الحركات الشعبية ومنظمات حقوق الإنسان. ويرجع ذلك إلى تأثيرها السلبي على صغار المنتجين، إذ ترى غالبا كعبء يؤدي إلى تقييد أرباحهم وتقليلها، بينما تعتبر من جهة أخرى وسيلة تدعم الشركات الكبرى صاحبة الإنتاج الضخم (محمد و الجعلي، 2017).

يدور النقاش حول قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني دائما في سياق العلاقة الاقتصادية والسياسية مع الجانب الإسرائيلي، حيث يعتمد هذا القانون بشكل كبير على التداخل الاقتصادي القائم بين السلطتين. فبسبب الاتفاقيات الاقتصادية، مثل بروتوكول باريس الاقتصادي، تحدد الجوانب الضريبية الفلسطينية إلى حد كبير بناء على السياسات الإسرائيلية. بالنظر إلى ضريبة القيمة المضافة، نجد أنها أداة مهمة لتنظيم الإيرادات الداخلية. ولكن بما أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد الإسرائيلي عبر حركة البضائع، الاستيراد والتصدير، وحتى الجمارك، فإن تنفيذ هذه الضريبة يتأثر بشكل مباشر بمعدلات قيمتها في إسرائيل. ووفقا لهذه الاتفاقيات، يجب أن يبقى الفرق في نسبة الضريبة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي ضمن نطاق محدود لا يتجاوز (2%) (البسطامي، 2006) وبالتالي على أرض الواقع، يعتبر هذا التداخل معضلة متعددة الأبعاد. فمن جهة، تفرض السلطة الفلسطينية نسب الضرائب بما يتماشى مع تلك المفروضة في إسرائيل لتجنب اختلالات اقتصادية أو تهرب ضريبي عبر الحدود. ومن جهة أخرى، توجد قيود تجعل من الصعب على الفلسطينيين وضع سياسات مالية مستقلة تلبي احتياجات اقتصادهم المحلي. بالتالي، يمكن القول إن قانون ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بالسياسات الضريبية الإسرائيلية بسبب

التشابك الاقتصادي وسياسة التحصيل الموحد للإيرادات الجمركية. ولكن هذا الارتباط يأتي مع تحديات تعيق مرونة واستقلالية صياغة السياسات المالية المحلية للفلسطينيين، مما يثير قضايا أوسع حول تحقيق السيادة الاقتصادية والمالية.

يمثل القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة نقطة تحول هامة في المشهد الضريبي الذي يطال مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني. ومع بدء تطبيقه، تثار العديد من التساؤلات حول مدى قبوله وتأثيره على الحياة اليومية للأفراد والشركات على حد سواء (غانم، 2023). من زاوية العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، يعد هذا القرار فرصة لتقييم فعاليته ومدى تحقيقه الأهداف المرجوة التي وضعتها الحكومة، سواء على مستوى تعزيز الإيرادات العامة أو تنظيم النشاط الاقتصادي بشكل أكثر كفاءة. إذا نظرنا بعمق إلى وجهات نظرهم، نجد أنهم في موقع فريد يمكنهم من قراءة انعكاسات القرار عن قرب، سواء من خلال تفاعلهم مع المكلفين أو من خلال تتبع نتائجه العملية. يعكس رضا المجتمع الضريبي عن مثل هذه القرارات في نهاية المطاف توازنا حساسا بين تحقيق المصالح الوطنية وضمان العدالة الضريبية.

## 1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ان تحليل مدى رضا العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 المتعلق بضريبة القيمة المضافة، يعتبر جانبا مهما لفهم تأثير هذا التشريع الجديد على المجتمع الضريبي بشكل عام. رأي العاملين في هذه الدائرة يتيح فرصة للتعرف إلى مدى قبولهم للقرار والتحديات التي قد تواجههم عند التطبيق العملي، بالإضافة إلى تأثيره على سير العمليات وتحقيق الأهداف المرجوة منه. انطلاقا من هذا السياق، تتضح إشكالية البحث التي تركز على محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل في:

ما مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

- السؤال الفرعي الاول: ما مدى نجاح هذا القانون في تحقيق التوازن المطلوب بين تعزيز الإيرادات العامة للدولة وبين الحفاظ على استقرار السوق بما يضمن عدم تحميل المستهلك النهائي عبئا إضافيا غير مبرر؟
- السؤال الفرعي الثاني: هل تم تصميم هذا القانون بما يتناسب مع الحاجات الاقتصادية ومتطلبات التنمية، أم أن تطبيقه قد يخلق فجوة ضريبية تؤثر سلبا على الثقة بين المجتمع والحكومة؟
- السؤال الفرعي الثالث: ما مدى الفهم الكامل للقانون ومدى وضوح بنوده بالنسبة للعاملين بدائرة الضريبة أنفسهم؟
- السؤال الفرعي الرابع: هل هنالك علاقة بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعية (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهما مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟
- السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد فروق معنوية في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي؟

### 1.3 اهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة في قياس مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، وينبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى لتحقيقه بشكل أكثر تفصيلاً، وذلك على النحو التالي:

1. تحديد مدى نجاح هذا القانون في تحقيق التوازن المطلوب بين تعزيز الإيرادات العامة للدولة وبين الحفاظ على استقرار السوق بما يضمن عدم تحميل المستهلك النهائي عبئاً إضافياً غير مبرر.
2. تحديد فيما تم تصميم هذا القانون بما يتناسب مع الحاجات الاقتصادية ومتطلبات التنمية، أم أن تطبيقه قد يخلق فجوة ضريبية تؤثر سلباً على الثقة بين المجتمع والحكومة.
3. التعرف الى مدى الفهم الكامل للقانون ومدى وضوح بنوده بالنسبة للعاملين بدائرة الضريبة أنفسهم.
4. دراسة علاقة بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعية (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادها مجتمعية (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.
5. معرفة الفروق المعنوية في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.
6. الخروج بمقترحات وتوصيات حول قانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة.

## 1.4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين، ناحية علمية واخرى عملية، وذلك على النحو التالي:

### الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم فهم واضح لمدى تأثير القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 المتعلق بضريبة القيمة المضافة على رضا المجتمع الضريبي. من خلال تحديد وجهات نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي تسهم الدراسة في تقييم فعالية السياسات الضريبية ومدى توافقها مع احتياجات المجتمع وأهداف الدولة الاقتصادية. كما تفتح المجال لتحليل الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بتطبيق القانون، مما يعزز فهم التحديات والفرص المرتبطة به. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدم الدراسة إرشادات لصناع القرار لتحسين آليات التطبيق، وزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة بين الجهات الضريبية والجمهور المستفيد.

### الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في عدد من الجوانب المهمة. أولاً، تسهم في تقييم مدى تقبل المجتمع الضريبي للتغييرات التي طالت قوانين الضريبة، مما يوفر أساساً متيناً لتحليل مدى فعالية القرار وتأثيره على الأطراف المعنية. ثانياً، تتيح الدراسة فهم طبيعة المشكلات أو التحديات التي قد تكون قد ظهرت نتيجة تطبيق القانون الجديد، من خلال استعراض وجهات نظر العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة الذين يتمتعون بخبرة عملية مباشرة في التعامل مع القانون وآثاره على الجمهور. ثالثاً، تقدم الدراسة توصيات عملية يمكن أن تساعد في تحسين العلاقة بين الجهات الضريبية والمجتمع الضريبي وزيادة الشفافية وتعزيز الثقة فيما يتعلق بالسياسات الضريبية المستقبلية. وأخيراً، تساهم في تعزيز الإدراك العام حول دور ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، ما يمكن صانعي القرار من إجراء التعديلات اللازمة لتحقيق التوازن بين مصالح الدولة ومصالح المجتمع الضريبي.

## 1.5 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الاولى:

(H<sub>1</sub>): لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

(H<sub>1a</sub>): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

(H<sub>2a</sub>): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

(H<sub>3a</sub>): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة

بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

(H<sub>a4</sub>): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

الفرضية الرئيسة الثانية:

(H<sub>b</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.

من اجل اختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

(H<sub>b1</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (الجنس).

(H<sub>b2</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

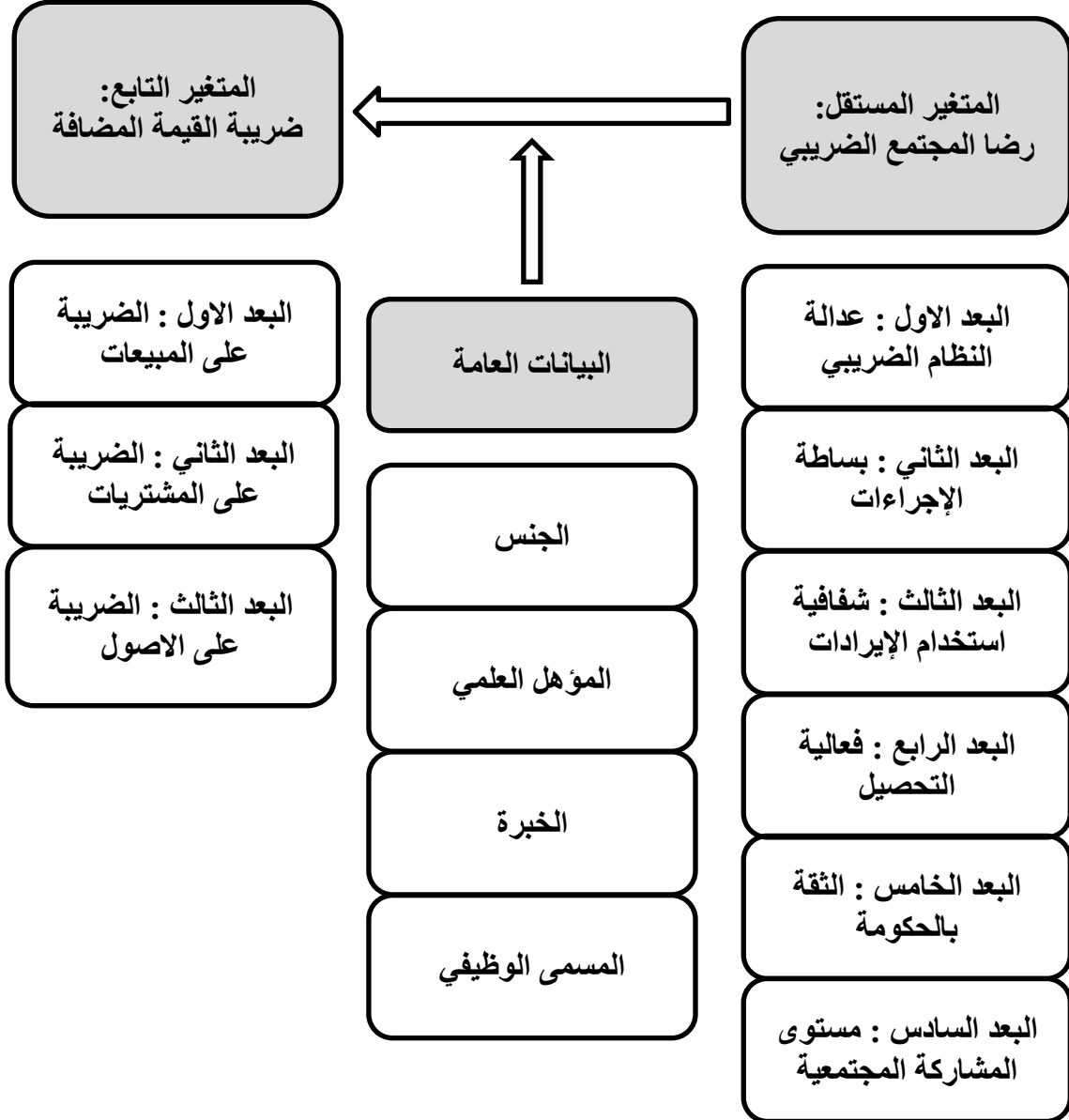
(H<sub>b3</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي).

(H<sub>b4</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (سنوات الخبرة).

## 1.6 أنموذج الدراسة

شكل (1)

نموذج الدراسة



## 1.7 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

1. **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية للدراسة في العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.
2. **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة على دائرة ضريبة القيمة المضافة.
3. **الحدود الزمانية:** تنحصر الحدود الزمانية للدراسة في الفصل الدراسي الاول من العام الاكاديمي 2026/2025 ميلادي.
4. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة.

## 1.8 مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على اربع مصطلحات رئيسة او ما يطلق عليها الكلمات المفتاحية والتي يشتمل عليها العنوان الرئيس وهي:

**الضريبة:** هي فريضة مالية تفرضها الدولة على المكلفين دون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بمشاريعها التنموية والتي من شأنها خدمة المجتمع بشكل متساوي (ابو سنينة، 2008).

**المجتمع الضريبي:** هو مجموعة الأفراد أو الكيانات الذين يرتبطون بنظام ضريبي موحد داخل نطاق جغرافي أو اقتصادي معين، حيث يلتزمون بدفع الضرائب وفقا للتشريعات والقوانين المعمول بها في هذا النظام. يهدف هذا المجتمع إلى تحقيق التوازن المالي، تمويل الخدمات العامة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيع عادل للأعباء الضريبية. وعادة ما يكون هناك تفاعل مستمر بين الجهات الحكومية المسؤولة عن فرض وتحصيل الضرائب وبين المكلفين لضمان الامتثال الضريبي وتحقيق مصالح المجتمع ككل (النجار، 2019).

**الضرائب غير المباشرة:** هي تلك التي تخصم بشكل غير مباشر من دخل أو رأس مال الشخص المكلف، وتفرض على أساليب استخدام الثروة. أي هي تلك الضريبة التي يمكن للشخص أو المنشأة المكلفة بها أن تنقل عبئها جزئياً أو كلياً إلى أطراف أخرى، سواء كانوا أفراداً أو جهات أخرى. عادة ما يحدث هذا من خلال تعديل أسعار المنتجات أو الخدمات بهدف تعويض التأثير المالي للضريبة (الدولة، 2004).

**ضريبة القيمة المضافة:** تعد هذه الضريبة واحدة من الضرائب غير المباشرة التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز مواردها المالية. يتم فرضها على كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، وفي النهاية يتم تحميل تكلفتها على المستهلك النهائي سواء كان ذلك مقابل خدمة أو سلعة (ال زلفة و غريب، 2020).

قانون رقم 26 لعام 2024: هو قانون اقر بتاريخ 2024/12/31، كأول قانون فلسطيني لضريبة القيمة المضافة (ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تفرض على السلع والخدمات التي يتم توويرها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، على نحو يتحمل المستهلك النهائي تكلفة هذه الضريبة، وعليه تقوم الأعمال والشركات المسجلة في الضريبة باحتسابها وتحصيلها لصالح الحكومة) (قرارات قانونية، 2024).

## 1.9 الاطار النظري

التعرف الى ضريبة القيمة المضافة من خلال توضيح ماهية ضريبة القيمة المضافة، خصائصها، وأهميتها كجزء من المنظومة الضريبية. كما يتناول الفصل ايضا القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 لفهم نص القرار وأهدافه، مع تحليل سياقه القانوني والاقتصادي. وعرض الأسباب التي دفعت لاتخاذ هذا القرار والتطرق إلى العناصر الجديدة التي أتاحتها أو التغييرات التي أحدثتها، كما سيتم التعرف الى مستوى رضا العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة. حيث سيتم التركيز على فهم مواقفهم تجاه التغييرات الجديدة وتقييم مدى انسجام القرار مع مهامهم ومسؤولياتهم. ومن ثم سيتم عرض الدراسات والابحاث السابقة العربية منها والاجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

## مفهوم الضريبة:

تعد الضريبة إحدى الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل مشاريعها العامة وتقديم الخدمات للمواطنين. يتم فرضها على الأفراد والشركات بنسب متفاوتة، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. تعد الضرائب أيضا أداة لتنظيم السوق وتحفيز القطاعات المختلفة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني. وبالتالي يتوجب علينا عرض مفهوم للضريبة من وجهات نظر مختلفة، فمن بين التعاريف التي قدمت للضريبة التالي:

عرفها غانم (2023) بأنها عبارة عن أموال نقدية تجمعها الدولة من الأفراد، المؤسسات، والشركات عند شراء سلع أو خدمات. تعد هذه المساهمة إلزامية بهدف دعم تمويل الخدمات العامة التي توفرها الحكومة للمجتمع، دون أن يحصل المساهم على منفعة شخصية مباشرة مقابل ذلك. فيما اعتبرها قاروط (2018) أداة رئيسية تعتمد عليها الدولة بشكل إلزامي لتحقيق أهدافها العامة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية. يقوم كل من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدفع الضرائب في إطار التزام قانوني يسعى إلى تلبية حاجات الدولة المالية. هذه الضرائب توفر الموارد اللازمة لتفعيل السياسات وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار العام. من خلال عائدات الضرائب، تضمن الدولة وجود قاعدة مالية متينة تمكنها من الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير البنية التحتية لخدمة المجتمع. فيما يراها عيساوي و بلعروسي (2016) على انها المبلغ الذي تحصل عليه الدولة مباشرة من الأفراد أو الشركات، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، يتم جمعه بشكل إلزامي ونهائي دون تقديم أي مقابل مباشر. يستخدم هذا المبلغ لتمويل النفقات العامة ودعم ميزانية الدولة، ويساهم في تعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. فيما يراها الشيخ (2020) بأنها مساهمة مالية تفرض على الأفراد أو الممتلكات أو الأنشطة التجارية بهدف دعم النفقات الحكومية، دون تقديم منفعة مباشرة أو مقابل محدد للجهة المساهمة. فيما عرفها ابو سنية (2008) على انها فريضة مالية تفرضها الدولة على المكلفين دون مقابل بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بمشاريعها التنموية والتي من شأنها خدمة المجتمع بشكل متساوي.

من خلال ما تقدم لتعريف مختلفة للضريبة، يمكن صياغة تعريف لها بأنها مبلغ مالي إلزامي تفرضه الدولة أو السلطات المختصة على الأفراد والشركات بغرض تمويل الخدمات العامة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تعتبر الضريبة أداة رئيسية للدولة في إدارة الاقتصاد، حيث تستخدم عائداتها لتغطية نفقات القطاعات الحيوية مثل الصحة، التعليم، البنية التحتية، والأمن. تختلف أنواع الضرائب وفقا لسياسات كل دولة، ومن أبرزها الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل، وغير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. كما أنها تعد وسيلة لتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، بما يساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

### مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب التي استحدثت مؤخرا في العديد من الدول العربية، وجاءت كجزء من تطور الأنظمة الضريبية على مدار أكثر من نصف قرن منذ نشأتها. وقد ازدادت أهمية ضريبة القيمة المضافة مؤخرا باعتبارها مكونا أساسيا في تعزيز استقرار اقتصادات الدول، حيث تؤدي دورا فعالا في تقليل عجز الموازنة وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام. وبالتالي تعددت وتنوعت التعريفات لضريبة القيمة المضافة نستعرض منها:

يرى ال زلفة و غريب (2020) بأنها تعد هذه الضريبة واحدة من الضرائب غير المباشرة التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز مواردها المالية. يتم فرضها على كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، وفي النهاية يتم تحميل تكلفتها على المستهلك النهائي سواء كان ذلك مقابل خدمة أو سلعة. فيما يرى غانم (2023) بأن ضريبة القيمة المضافة هي نوع من الضرائب التي تفرض على القيمة المضافة لجميع السلع والخدمات المنتجة محليا بعد خصم تكلفة المشتريات من السلع الوسيطة. كما تطبق أيضا على السلع المستوردة، مع استثناءات تشمل نسبة الصفر على الصادرات، الخدمات السياحية، الفواكه والخضروات، وغيرها من السلع والخدمات التي يتم تحديدها بشكل مسبق. فيما عرضها السيد و السليمان (2018) على أنها تفرض على

كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع السلعة، بحيث يتم تطبيقها على الفرق بين إجمالي المبيعات وبين تكلفة الإنتاج والمدخلات الخاصة بالأعمال. هناك العديد من الأساليب لحساب هذه الضريبة، منها استخدام طريقة الائتمان المستندة إلى الفواتير، وطريقة الخصم المعروفة أيضا باسم طريقة تحويل الأعمال، بالإضافة إلى طريقة الإضافة.

فيما اشار عبد الحليم (2012) بأن ضريبة القيمة المضافة تعتمد على جانبين رئيسيين: الجانب الاقتصادي والجانب الضريبي. حيث يتمثل الجانب الاقتصادي في الفارق بين سعر بيع السلع والخدمات وسعر شراء المواد الخام والعناصر المستخدمة في إنتاج تلك السلع وتقديم الخدمات. أما الجانب الضريبي فيركز على احتساب الضريبة المتعلقة بقيمة الأجور والأرباح المضافة إلى المنتج أو الخدمة.

بينما اشار محمود (2016) الى ان الهدف الرئيسي من فرض هذه الضريبة هو تعزيز الإيرادات الحكومية بشكل مستمر، مما يمكن الحكومة من تحقيق أهدافها الاجتماعية عبر تحسين جودة الخدمات العامة، خاصة في قطاعات مثل الصحة والتعليم. ومن الجدير بالذكر أن ضريبة القيمة المضافة يمكن أن تكون أداة فعالة لدعم الصناعات المحلية وتحفيز الاستثمارات، وذلك من خلال إعفاء بعض الأنشطة من الضرائب أو تطبيق نسبة صفر عليها. هذه الاستراتيجية توفر فرصا لاسترداد الضرائب لأصحاب الأعمال التجارية والصناعية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدفع عجلة التنمية بشكل أكبر.

من خلال ما تقدم من تعريفات لضريبة القيمة المضافة يمكن تعريفها على انها تعد إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة لتعزيز مواردها المالية، وهي تفرض على مختلف مراحل الإنتاج والخدمات. الفكرة الأساسية وراء هذا النوع من الضرائب هي أن عبئها المالي ينتقل بشكل تدريجي عبر سلسلة الإنتاج، ليكون المستهلك النهائي هو من يتحمل التكلفة كجزء من سعر السلعة أو الخدمة التي يشتريها في النهاية. ومن خلال تطبيق هذه الضريبة، تسعى الدولة إلى تحقيق إيرادات إضافية لدعم ميزانيتها وتلبية احتياجاتها التنموية.

## نشأة ضريبة القيمة المضافة:

في العقود الأخيرة، ازداد الاهتمام عالميا بضريبة القيمة المضافة، لدورها المحوري في بناء السياسات المالية وتعزيز الاقتصادات الوطنية، على الرغم من جذورها التي تعود إلى أكثر من قرن من الزمن. تمتد فكرة هذه الضريبة إلى عام 1918 حين طرح رجل الأعمال الألماني فون سيمنز أساسيات هذا المفهوم. وقتها، جاءت الفكرة كحل للتحديات الناتجة عن تطبيق الضريبة المتراكمة على الأعمال في ألمانيا، دون مراعاة القيمة المضافة للمنتجات (محمد و الجعلي، 2017). بدأ تطبيق هذا النظام الضريبي بشكل عملي في العشرينيات من القرن الماضي، حيث استهدف بداية المنشآت الكبيرة. ومع مرور الوقت، توسع تطبيقه ليشمل جميع قطاعات الأعمال. ومع ثبات نجاحها وانتشارها، أصبحت ضريبة القيمة المضافة مصدرا رئيسيا لتمويل الدولة، تساهم بشكل كبير يصل إلى حوالي 50% من إجمالي العائدات الحكومية. في عام 1948، انتقلت الضريبة إلى فرنسا على يد موريس لاور، حيث بدأ التطبيق على الإنتاج ومتاجر الجملة فقط في البداية. وبعدها بعقدين تقريبا، ومن خلال اقتراح فاليري جيسكار، تم توسيع نطاق تطبيق الضريبة ليشمل مبيعات التجزئة والخدمات أيضا بحلول عام 1968. شهدت العقود التالية انتشارا واسعا لضريبة القيمة المضافة عبر قارات مختلفة. ففي أواخر الستينيات، وجدت الطريق إلى دول مثل البرازيل في أمريكا الجنوبية عام 1977، وفي العام نفسه دخلت حيز التنفيذ في الدنمارك، ثم انتشرت بنجاح في أوروبا وآسيا. كما ان كوريا الجنوبية انضمت إلى قائمة الدول المعتمدة لهذه الضريبة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، مما ساهم لاحقا في دفع عجلة انتشارها. وفيما بين أواخر السبعينيات والثمانينيات، كانت هنالك فترة من التباطؤ النسبي في تبني هذه الضريبة عالميا. ومع ذلك، عادت لتكتسب زخما جديدا مع دخول مزيد من الدول إلى هذا النظام خلال الثمانينيات والتسعينيات. ومع انتهاء عام 2005، كانت غالبية الدول ذات الاقتصادات الناشئة والكثير من الدول النامية قد اعتمدت هذه الضريبة ضمن أنظمتها المالية (السيد و السليمان، 2018).

وبالتالي أصبحت ضريبة القيمة المضافة أمراً أساسياً في هيكله اقتصادات العالم، حيث أخذت مكانتها كواحدة من أهم الضرائب وأكثرها فعالية في دعم دول تصل إلى 136 دولة حول العالم حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

أكد عبد الحليم (2012) أن ضريبة القيمة المضافة تعد واحدة من أبرز التطورات الضريبية التي شهدها العالم خلال الخمسين عاماً الماضية. ففي خمسينيات القرن العشرين، كانت هذه الضريبة غير معروفة خارج فرنسا، بينما أصبحت الآن مطبقة في (150) دولة، حيث تسهم عادة بحوالي ربع إجمالي الإيرادات الضريبية. علاوة على ذلك، يزداد عدد الدول التي تعتمد هذه الضريبة بشكل مستمر. أما الدول التي قامت فعليا بتطبيقها، فتعمل بجد لتحسين تصميمها وتنفيذ آلياتها. وساهمت ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات الضريبية لخمس مرات في (166) دولة من أصل (193) مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقها، نظراً لدورها في توفير مصدر تمويل مستقر في تلك الدول.

شهدت المناطق الفلسطينية أول تطبيق لضريبة القيمة المضافة عام 1976 عندما فرضتها سلطات الاحتلال بموجب الأمر التنفيذي رقم 31 لسنة 1976، والذي تناول الرسوم والمكوس المفروضة على المنتجات المحلية. كانت هذه الضريبة جزءاً من مجموعة الأوامر العسكرية التي فرضها الاحتلال في تلك الفترة. ظل تطبيق هذه الضريبة قائماً إلى أن جاءت الاتفاقية السياسية الموقعة في واشنطن عام 1993، والتي تبعها لاحقاً الاتفاق الاقتصادي المعروف باتفاقية باريس عام 1994. ومنذ ذلك الوقت، بقيت نسبة الضريبة المضافة ثابتة عند (17%) حتى العام 2005، حيث قام مجلس الوزراء الفلسطيني بتعديل النسبة لتصبح (16%). وفقاً لما ورد في اتفاقية باريس، تمنح السلطة الفلسطينية صلاحية تعديل نسبة الضريبة المضافة بشرط أن تكون التعديلات محدودة بنطاق لا يزيد أو ينقص عن 2% مقارنة بما هو مطبق في الجانب الآخر (الاسرائيلي) (غانم، 2023).

لنأخذ مثالا لتوضيح كيفية احتساب ضريبة القيمة المضافة بالاستناد إلى نظام الضرائب الحالي المطبق في فلسطين (غانم، 2023):

### آلية احتساب ضريبة القيمة المضافة في فلسطين:

يوضح هذا النص آلية احتساب ضريبة القيمة المضافة في فلسطين من خلال تتبع مراحل توريد السلعة من المصنع وصولاً إلى المستهلك. يعتمد المحتوى على مثال تطبيقي لسلعة تمر بزيادات سعرية ناتجة عن هوامش الربح وتراكم الضريبة بنسبة (16%) لدى كل من تاجر الجملة والتجزئة. يشرح النص كيف تؤدي هذه السلسلة المتصلة إلى رفع التكلفة النهائية التي يتحملها المشتري الأخير نتيجة تعدد وسائط البيع. تهدف هذه المادة العلمية إلى مساعدة الطلاب على فهم الأثر المالي التراكمي للضرائب ضمن النظام الضريبي الفلسطيني الحالي. بذلك، يقدم المصدر رؤية عملية حول كيفية انتقال العبء الضريبي وتضخم الأسعار عبر دورة حياة المنتج التجارية.

- كيف تؤثر سلسلة التوريد الفلسطينية على السعر النهائي للمستهلك؟
- اشرح لي آلية احتساب ضريبة القيمة المضافة بأسلوب مبسط.
- ما هي العلاقة بين هوامش الربح وتراكم الضرائب في فلسطين؟

بناءً على المصادر المقدمة، يظهر المثال المذكور بعض الأخطاء الحسابية والمنطقية في آلية احتساب ضريبة القيمة المضافة وتراكمها. إليك فحص وتصحيح للمثال ليصبح منطقياً وعملياً من المصنع وصولاً إلى المستهلك النهائي:

### 1. مرحلة المصنع (البيع لتاجر الجملة):

- تكلفة الإنتاج: 100 دينار.
- هامش الربح (10%): 10 دينار.

- سعر البيع (قبل الضريبة): 110 دينار.
- ضريبة القيمة المضافة (16%):  $110 \times 16\% = 17.6$  دينار.
- السعر الإجمالي لتاجر الجملة (شامل الضريبة):  $110 + 17.6 = 127.6$  دينار.

## 2. مرحلة تاجر الجملة (البيع لتاجر التجزئة):

يتم احتساب الربح على السعر الأساسي قبل الضريبة لضمان عدم ازدواجية الضريبة على التاجر نفسه:

- سعر الشراء (قبل الضريبة): 110 دينار.
- هامش الربح (10% من سعر الشراء):  $110 \times 10\% = 11$  ديناراً.
- سعر البيع الجديد (قبل الضريبة):  $110 + 11 = 121$  ديناراً.
- ضريبة القيمة المضافة (16%):  $121 \times 16\% = 19.36$  ديناراً.
- السعر الإجمالي لتاجر التجزئة (شامل الضريبة):  $121 + 19.36 = 140.36$  ديناراً.

(ملاحظة: تاجر الجملة يدفع فعلياً للدولة الفرق بين الضريبة التي حصلها 19.36 والضريبة التي دفعها للمصنع 17.6، أي 1.76 دينار فقط).

## 3. مرحلة تاجر التجزئة (البيع للمستهلك النهائي):

- سعر الشراء (قبل الضريبة): 121 ديناراً.
- هامش الربح (10% من سعر الشراء):  $121 \times 10\% = 12.1$  ديناراً.
- سعر البيع النهائي (قبل الضريبة):  $121 + 12.1 = 133.1$  ديناراً.
- ضريبة القيمة المضافة النهائية (16%):  $133.1 \times 16\% = 21.296$  ديناراً.
- السعر النهائي للمستهلك (شامل الضريبة):  $133.1 + 21.296 = 154.396$  ديناراً.

- **العبء النهائي:** المستهلك النهائي هو من يتحمل العبء الأكبر، حيث دفع ضريبة إجمالية قدرها 21.296 ديناراً، وهي تمثل (16%) من إجمالي سعر السلعة قبل الضريبة عند وصولها إليه.

تظهر الحسابات أعلاه أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة تكلفة السلعة مع تعدد مراحل سلسلة التوريد، حيث ترتفع قيمة الضريبة في كل مرحلة، بدءاً من المصنع مروراً بتاجر الجملة ثم تاجر التجزئة حتى تصل إلى المستهلك النهائي.

#### **خصائص ضريبة القيمة المضافة:**

ضريبة القيمة المضافة تعد من أبرز أنواع الضرائب غير المباشرة التي تطبق على الإنفاق، وتتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أداة اقتصادية ومالية فعالة. التالي أبرز خصائصها ومميزاتها وتأثيراتها المختلفة (محمد و الجعلي، 2017):

1. **ضريبة غير مباشرة على الإنفاق:** تعتبر ضريبة القيمة المضافة غير مباشرة لأنها لا تحصل مباشرة من المستهلكين، بل تستوفى من الجهات المكلفة قانونياً بالدفع، سواء كانوا شركات أو أفراداً. هذه الجهات بدورها تدرج قيمة الضريبة في أسعار المنتجات أو الخدمات، مما يزيد من سعر البيع للمستهلك النهائي.
2. **ضريبة عامة شاملة:** هذه الضريبة تفرض على جميع أنواع السلع والخدمات، سواء كانت محلية الصنع أو مستوردة، باستثناء بعض الحالات التي ينص عليها القانون. الأصل في تطبيقها هو الشمولية، بينما يعد الإعفاء منها استثناء محدوداً. هذا يعني أن نطاق تطبيق هذه الضريبة واسع، وحتى السلع والخدمات التي لم تكن سابقاً ضمن منظومة الضرائب أصبحت مشمولة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار الإجمالية.
3. **ضريبة متعددة المراحل:** من السمات البارزة لهذه الضريبة أنها تحصل على مراحل الإنتاج المختلفة للسلعة أو الخدمة. بمعنى آخر، تفرض الضريبة خلال مسار انتقال المنتج من المصنع إلى المستهلك

النهائي، سواء عبر المنتج أو تجار الجملة والتجزئة. ومع ذلك، ما يميزها أنها تطبق فقط على القيمة المضافة في هذه المراحل وليس على القيمة الإجمالية، مما يجعل توزيع العبء الضريبي أكثر عدالة.

4. **نظام قائم على الخصم الضريبي:** تعتمد هذه الضريبة على مبدأ الخصم الضريبي، حيث يتم خصم الضرائب المدفوعة على المواد الخام أو الخدمات المستخدمة في الإنتاج من إجمالي الضرائب المحصلة عند بيع المنتجات أو تقديم الخدمات. يتم ذلك خلال دورة المحاسبة الضريبية وفقا للمدة المحددة قانونيا، لتعبر النتيجة النهائية عن المعادلة التالية:

$$\text{الضريبة الواجبة الدفع} = (\text{الضرائب المحصلة}) - (\text{الضرائب المدفوعة}).$$

5. **أداة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي:** تساعد ضريبة القيمة المضافة على تحسين الامتثال الضريبي وتقليل التهرب بشكل ملحوظ. فعندما يكون الشخص أو المؤسسة ملزمين بإصدار فواتير ضريبية محكمة عند إجراء عمليات بيع أو شراء، يصبح تسجيل جميع المعاملات المالية أمرا ضروريا لتقديم إقرار ضريبي دقيق. هذا النظام يتيح الكشف عن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ويقلل من احتمالات التهرب، خاصة فيما يتعلق بـضرائب الدخل. من خلال تحفيز أو حتى إلزام الأفراد والشركات بالإفصاح عن معاملاتهم كافة، تنعكس النتيجة إيجابيا في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق المزيد من الشفافية.

وبالتالي نستنتج ان ضريبة القيمة المضافة ليست مجرد أداة تمويلية بل استراتيجية شاملة تساهم في تعزيز العدالة الضريبية وتقوية الاقتصاد الرسمي عبر توسيع القاعدة الضريبية والحد من الخسائر المالية الناتجة عن التهرب الضريبي. إنها واحدة من الوسائل الفعالة التي تعكس تطور الأنظمة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للدول والمجتمعات.

#### **مزايا ضريبة القيمة المضافة:**

تعتبر ضريبة القيمة المضافة أداة فعالة وذات مزايا متعددة تؤثر إيجابيا على الدول التي تقوم بتطبيقها. ومن أبرز هذه المزايا:

1. تعزيز التنمية الاقتصادية: تساهم هذه الضريبة بشكل واضح في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دورها كوسيلة محفزة لتحسين الدخل القومي ودعم الناتج المحلي. ومع ذلك، وفي السياق الفلسطيني وتحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي ووفقا لاتفاقية باريس الاقتصادية، تحولت هذه الضريبة إلى عائق يحد من إمكانيات تحقيق نمو اقتصادي فعال (غنيم، 2018).
2. زيادة الإيرادات الضريبية ومرونة التطبيق: تتميز ضريبة القيمة المضافة باتساع نطاقها وسرعة تحصيلها، حيث تجمع بصورة منتظمة شهريا، ما يضمن تدفقا مستمرا للإيرادات يعزز من قدرة الدولة المالية ويسهم في تحقيق وفرة مالية تلبي احتياجاتها المختلفة بشكل دائم (محمد و الجعلي، 2017). ولكن في الحالة الفلسطينية من وجهة نظر غنيم (2018) أدى ارتفاع الحصيلة منها الى ضعف قدرة الحكومة من ايجاد أوعية جديدة تمكنها من التقدم والتخلص تدريجيا من ضريبة القيمة المضافة فهي لا تراعي الحالة الاقتصادية للمكلفين.
3. صعوبة التهرب منها: وذلك بسبب تضارب مصالح المكلفين وسعي كل منهم في الحصول على ما يثبت دفع ضريبة القيمة المضافة على مشترياته، وذلك حتى يتسنى له استردادها (حوسو، 2007).
4. تلاؤمها مع أوضاع المكلفين: ان ضريبة القيمة المضافة ملائمة مع اوضاع المكلفين النفسية والمالية، فيستطيع المكلف التحكم بها وتخفيض عبئها وذلك من خلال تخفيف استهلاك سلع معينة وبالتالي يتم تقليل الضريبة المفروضة عليهم (سامي، 2019). وهذا في حالة تم فرض نسبة لها تراعي طبيعة السلعة اما في الحالة الفلسطينية فان التوحيد وعدم تمييز ما بين نسبة الضريبة على السلع يؤدي الى تقاوم العبء على المكلف قليل الايراد وكثير الاستهلاك (غنيم، 2018).
5. تتميز بسهولة تحصيلها: نظرا لأنها لا تتطلب اجراءات معقدة وطويلة، وكذلك لا تحتاج الى جهاز اداري واسع من اجل ربطها وتحصيلها، وايضا تتميز بانخفاض كلفة الجباية والتحصيل (غنيم، 2018).

من خلال ما سبق نتوصل الى ان ضريبة القيمة المضافة تساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية لدعم المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات العامة. كما تشجع على مراقبة التبادل التجاري وتقليل التهرب الضريبي، مما يعزز الشفافية في الاقتصاد ويسهم في تحقيق نمو مستدام.

### عيوب ضريبة القيمة المضافة:

تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة، كونها تفرض على استخدامات الدخل. ورغم المزايا التي ذكرت سابقاً لهذه الضريبة، إلا أنها في المقابل تحمل عدة عيوب تجعلها أقل عدالة. من أبرز هذه العيوب:

1. أنها تعتبر أقل عدالة مقارنة بالضرائب المباشرة، ذلك لأن المستهلكين ذوي الدخل المنخفض يتحملون عبء هذه الضريبة بنسبة أكبر مقارنة بذوي الدخل المرتفع. بالإضافة إلى افتقارها لطبيعة الضريبة التصاعدية (محمد ب.، 2014).

2. غالباً ما ينتقد هذا النوع من الضرائب بأنها ذات أثر تضخمي على الاقتصاد. ومع ذلك، يرى بعض النقاد أن هذا الأثر السلبي قد يتراجع على المدى الطويل، حيث يمكن أن تسهم في التقليل من الاتجاهات التضخمية بمرور الوقت. يعود هذا التأثير إلى توزيع العبء الضريبي على فترة زمنية ممتدة واحتمالية امتصاص جزء منه من خلال تقليص هوامش ربح المنتجين والموزعين (العيسوي، 2014).

3. كما تؤدي ضريبة القيمة المضافة إلى تراجع في مستوى المعيشة، نتيجة لارتفاع أسعار السلع بفعل الضريبة، مما ينعكس سلباً على استهلاك نفس السلع (غنيم، 2018).

وبالتالي ما يمكن استنتاجه ان ضريبة القيمة المضافة قد تمثل عبئاً إضافياً على المستهلكين، حيث تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل ملحوظ، مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للأفراد، خاصة ذوي الدخل المحدود. كما قد تواجه الشركات تحديات في إدارة العمليات المحاسبية المتعلقة بها، مما يزيد من التعقيد المالي والإداري.

## اهداف ضريبة القيمة المضافة:

تعد ضريبة القيمة المضافة واحدة من الأدوات الاقتصادية التي تحمل أهدافا هامة ومؤثرة على مختلف المستويات. تتلخص الغايات الرئيسية لهذه الضريبة في ثلاثة محاور أساسية (غنيم، 2018):

1. **الأهداف المالية:** وهو الهدف الاساسي لفرض الضريبة أي زيادة الإيرادات، وذلك بسبب انها تتميز بسهولة جبايتها بشكل مباشر فهي توفر حصيلة ضريبية كافية وبصورة دائمة ومستمرة، حيث تصل إيراداتها الى اكثر من (80%) من الإيرادات العامة. وفي فلسطين تشكل نسبة ضريبة القيمة المضافة في الإيرادات العامة ما يقارب (60.68%) أي ان الاعتماد جميعه في التمويل عليها، فيمكن القول ان ضريبة القيمة المضافة حققت الهدف المالي ولكن الى أي مدى يتم مراعاة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمكفين.

2. **الأهداف الاقتصادية:** فهي تعمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة، تساعد على تشجيع احلال الواردات والصناعات الوطنية عن طريق اعفاء البضائع المصدرة وفرض ضريبة القيمة مضافة فقط على البضائع المستوردة، وكذلك تساعد على تشجيع استثمارات معينة فهناك بعض الاستثمارات معفية من ضريبة القيمة المضافة وتخضع بنسبة صفر وهذا بدوره يحقق استردادات ضريبية (محمود، 2016). وفي فلسطين نجد ان الجانب الاسرائيلي يستخدمها عامل ضغط على الحكومة الفلسطينية، وذلك بعدم توريدها للسلطة لضمان تنفيذ شروط معينة واستمرار التبعية الاقتصادية، وهذا ادى الى عدم تحقيق الهدف الاقتصادي للضريبة المضافة.

3. **الاهداف الاجتماعية:** في تتحقق من خلال اعادة توزيع الثروة بين المواطنين، كذلك الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها مثل المكسرات والدخان وهنا تفرض ضريبة مضافة مرتفعة نسبيا.

حيث نتوصل الى ان ضريبة القيمة المضافة تعزز الإيرادات الحكومية كونها مصدرا مستداما لتمويل ميزانيات الدولة، مما يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة والمشاريع الوطنية

المختلفة مثل الصحة، التعليم والبنية التحتية. كذلك تحسين كفاءة الاقتصاد حيث تشجع هذه الضريبة على تبني ممارسات اقتصادية منضبطة وتعزز الشفافية في المعاملات المالية والتجارية، مما يخلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارا وانتعاشا. كما تعمل على استدامة التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الإيرادات الناتجة عن هذه الضريبة نحو مبادرات تخدم النمو الاقتصادي، يتم تمكين الحكومات من تحقيق توازن أكبر بين الاستهلاك والاستثمار لتعزيز مستقبل اقتصادي أكثر استدامة وتصادا.

### ضريبة القيمة المضافة في فلسطين:

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية، تولت إدارة الشؤون المالية فيها وطبقت نظام الرسوم على المنتجات المحلية الأردني رقم 16 لعام 1963. وفي يوليو عام 1976، أجرت تعديلات على هذا النظام بموجب الأمر العسكري رقم 658 الذي كان يتعلق بالرسوم على المنتجات المحلية. شكل هذا التعديل خطوة جديدة في بنية السياسة المالية والاقتصادية المفروضة على الضفة الغربية، حيث دخل حيز التنفيذ فرض ضريبة على القيمة المضافة إلى جانب ضريبة الدخل. وقد أدى ذلك إلى خلق أداة قمعية إضافية ضد الشعب الفلسطيني، حيث كانت هذه الضرائب تستخدم حينها لتمويل الترسانة العسكرية الإسرائيلية (علاوة، 1992). وأشار البسطامي (2006) إلى أن هذا التعديل شكل إعادة هيكلة للنظام المالي المتعلق بالضرائب، حيث كان القانون الأساسي السابق يفرض الرسوم على المنتج مرة واحدة فقط، إما من خلال نسبة مئوية من السعر الإجمالي أو عن طريق مبلغ محدد، أو بالجمع بين الطريقتين. أما بعد إجراء التعديل، أصبحت الضريبة تفرض في جميع المراحل بشكل متكرر، وبنسبة موحدة تنطبق على كافة المراحل وجميع الأصناف. بناء على هذا التطور، تحولت الضريبة التي كانت تفرض على الإنتاج مرة واحدة إلى ضريبة على القيمة المضافة تدفع في مراحل متعددة حتى وصول المنتج إلى المستهلك النهائي. يتم تطبيق هذه الضريبة عند أي مرحلة يضاف فيها قيمة أو تحسين إلى المنتج. وبذلك أصبحت الضريبة تشمل مختلف مراحل العملية الإنتاجية، بدءا من التصنيع والتعبئة والتغليف، مرورا ببيع المنتج لتاجر الجملة، ثم لتاجر التجزئة، وأخيرا إلى المستهلك الأخير (علاوة، 1992).

غير أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بهذه الطريقة من قبل السلطات الإسرائيلية أثر بشكل سلبي على المنافسة العربية. قبل الاحتلال الإسرائيلي، كانت الأسعار الفلسطينية أقل بكثير مقارنة بالأسعار الإسرائيلية لكافة المنتجات. إلا أن فرض هذه الضريبة أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار الفلسطينية، مما تسبب في تقاربها مع الأسعار الإسرائيلية. هذا الأمر قلص مستوى المنافسة بين المنتجات العربية والإسرائيلية، حيث تراجعت الفروق السعرية التي كانت تشكل ميزة للمنتج الفلسطيني. ومن هنا تظهر مشكلة إضافية تتمثل في تفوق المنتج الإسرائيلي جودة وصعوبة منافسته، وهو ما عرقل بشكل كبير انتشار المنتجات الفلسطينية في السوق (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022).

من الناحية المالية، كان الهدف الأساسي من فرض الضرائب بشكل عام، وضريبة القيمة المضافة بشكل خاص في فلسطين، تحقيق مصالح مالية تخدم إسرائيل بشكل مباشر، مع إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرغم من غياب بيانات وإحصائيات دقيقة توضح الفوائد الاقتصادية والمالية التي حققتها إسرائيل نتيجة استمرار احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، تشير التقديرات إلى تحقيقها مكاسب مالية واقتصادية ضخمة خلال تلك الفترة. فقد بلغت العائدات المتوقعة من الضرائب والجمارك المفروضة بين عامي 1968 و1985 ما يقدر بنحو 220 مليون دولار (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022).

إلى جانب ذلك، كان لهذه الضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، دور كبير في دفع أعداد كبيرة من الفلسطينيين للهجرة بسبب الضغوط والمضايقات المستمرة التي فرضتها السياسات الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين.

كما أن تطبيق إسرائيل للسياسات الضريبية أدى إلى زيادات حادة في الأسعار داخل الأراضي الفلسطينية، مما أثر بشكل كبير على الطلب على المنتجات المحلية. وقد ترتب على ذلك توجه المستهلكين والمنتجين

الفلسطينيين نحو شراء المنتجات الإسرائيلية كبديل، وذلك بفضل السمعة التي تتمتع بها تلك المنتجات من حيث الجودة (علاونة، 1992).

ومع مرور الوقت، استمر هذا الوضع حتى قامت السلطة الفلسطينية بتولي إدارة شؤون الضرائب عقب توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في 29 أبريل 1994. رغم الانتقال الإداري، إلا أن النظام رقم 16 لعام 1963 بتعديلاته من عام 1985 لا يزال ساريا حتى يومنا هذا. ومع ذلك، أصبحت الإيرادات الناتجة عن ضريبة القيمة المضافة تحول إلى خزينة السلطة الفلسطينية بدلا من حسابات الاحتلال الإسرائيلي. حيث تناولت المادة السادسة من هذا الاتفاق الضرائب غير المباشرة وسياسات الاستيراد، واشتملت على النقاط التالية (عبد الرزاق و هاني، 1994):

1. تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بالحرية الكاملة في تحديد الرسوم الجمركية والمكوس والضرائب المفروضة على السلع المستوردة.

2. تلتزم السلطة بمعدلات الضرائب والرسوم الأخرى التي تعتمد عليها إسرائيل.

3. تلتزم السلطة بمعدل ضريبة القيمة المضافة المطبقة في إسرائيل، مع إمكانية تخفيضها بما لا يتجاوز نقطتين مئويتين.

4. تم تحديد آلية واضحة للمقاصة الضريبية بين الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي، حيث يتم تبادل المستحقات الضريبية بين الجانبين وفق اتفاق مشترك.

ضريبة القيمة المضافة تعد واحدة من الضرائب غير المباشرة التي يتمكن المكلف من تمرير عبئها إلى جهة أخرى، حيث إنها ليست ضريبة سنوية، بل تدفع فقط عند إجراء عمليات الشراء أو الحصول على الخدمات. يتم تحصيلها بشكل شهري من قبل الجهات المعنية، وهي حاليا تشكل المصدر الأساسي للإيرادات في جميع الدول الأعضاء ضمن الهيئة الاقتصادية الأوروبية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022)

ضريبة القيمة المضافة لا تعتبر تكلفة مباشرة يتحملها المكلف، بل تمثل حسابا شخصيا خاصا حيث يكون المكلف مجرد وسيط بين المستهلك، الذي يتحمل عبء الضريبة فعليا، وبين دائرة ضريبة القيمة المضافة التابعة للدولة عبر وزارة المالية.

وأشار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2022) إلى أن نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين وإسرائيل يختلف عن الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدول الأوروبية. ففي النظام المحلي تم اعتماد نسبة ضريبة موحدة لجميع السلع والخدمات بهدف تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة التحصيل وأيضا لمواجهة محاولات التهرب الضريبي، مما جعل العملية أكثر تنظيما من الناحية القانونية وفعالة في التطبيق. حيث أن التوحيد على نسبة ضريبية واحدة يشمل كافة المنتجات باستثناء بعض السلع والخدمات التي تفرض عليها ضريبة بنسبة صفر، مثل التصدير والأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الدخل الحكومية في فلسطين، حيث تشكل حوالي (30%) من إجمالي الإيرادات العامة، ونحو (50%) من الإيرادات المحلية، بالإضافة إلى حوالي (60%) من إجمالي الإيرادات الضريبية للدولة.

وأشار أبو كرش (2004) إلى أن إيرادات الضرائب غير المباشرة، وعلى رأسها ضريبة القيمة المضافة، تعد مصدرا ماليا مهما يشكل عصب الاقتصاد الفلسطيني. وتفوق هذه الإيرادات بكثير عائدات ضريبة الدخل، مما يجعلها أساسا حيويا لدعم موازنة السلطة الفلسطينية.

حتى تاريخ 7 سبتمبر 2005، كانت نسبة هذه الضريبة تبلغ (17%) من القيمة المضافة. لاحقا تم تخفيضها إلى (16%) بعد أن قررت إسرائيل تخفيض نسبتها إلى (16.5%). جدير بالذكر أن الضريبة عند فرضها لأول مرة كانت نسبتها (8%). لاحقا ارتفعت إلى (12%) عام 1977، ثم إلى (15%) في عام 1983، وبعدها إلى (18%) في عام 1991 قبل استقرارها عند نسبة (17%). وقد شهدت تعديلات لاحقة وصولا للنسبة الحالية (أبو كرش، 2004).

يكن الإشارة الى انه منذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، أصبحت كافة الصلاحيات المتعلقة بالضرائب كليا في يد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، ظلت إدارة التجارة الخارجية المرتبطة بضريبة القيمة المضافة تحت إشراف الجانب الإسرائيلي، وفقا لما ورد في الاتفاق المبرم بين الطرفين. وبناء على هذا الاتفاق، يتم تحويل الأموال المحصلة من المواطنين الفلسطينيين كضريبة قيمة مضافة عن طريق المعابر إلى خزينة السلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، تخضع المعاملات التجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لنظام المقاصة، حيث يتم احتساب الفروقات المالية المترتبة على عمليات الشراء والبيع بين الجانبين من خلال ما يعرف بفاتورة المقاصة. حيث يمثل هذا النظام جزءا هاما من العلاقة الاقتصادية المعقدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويعكس مدى الترابط الحتمي بين اقتصاد الجانبين رغم التحديات القائمة.

#### الاسباب نحو التوجه الى اقرار قانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة:

اشار معهد اباحث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2022) الى انه في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة المالية لتطوير المنظومة القانونية المتعلقة بقطاع الإيرادات العامة، كجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح النظام المالي الفلسطيني بشكل شامل، وبهدف دعم التنمية الاقتصادية المنشودة، قامت الوزارة بتقديم مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة. يضاف ذلك إلى مسودة تعديل قانون ضريبة الدخل التي تم تقديمها في شهر أيار من عام 2021. تسعى هذه التحركات إلى إعادة تشكيل القوانين الضريبية الفلسطينية من خلال تحريرها من القيود التي فرضها اتفاق باريس الاقتصادي. الهدف الأساسي هو تجاوز النظرة التقليدية التي تختصر هذه القوانين في كونها أدوات جباية بحتة، والعمل على تحويلها إلى أداة تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال العدالة الضريبية. تركز الجهود أيضا على تحسين نظام الجباية، وتطوير آليات تقدير الضرائب، وتنظيم الإجراءات المتعلقة بالاعتراضات المتصلة بضريبة القيمة المضافة. كل ذلك يأتي ضمن إطار رؤية شاملة لتحفيز الاقتصاد الفلسطيني وضمان توزيع أكثر عدالة للأعباء الضريبية. في سياق المذكرة التفسيرية التي أصدرتها وزارة المالية بخصوص مشروع قانون ضريبة القيمة

المضافة الفلسطيني، تم تسليط الضوء على مجموعة من الأسباب المحورية التي تؤكد أهمية وجود قانون فلسطيني مستقل خاص بضريبة القيمة المضافة. مثل هذا القانون لن يسهم فقط في تعزيز السيادة المالية، بل سيمنح السلطة الفلسطينية القدرة على تصميم نظام ضريبي يتناسب مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي، بعيدا عن قيود الاتفاقيات السابقة، وبالتالي برزت مجموعة من الأسباب التي تجعل وجود قانون فلسطيني خاص بضريبة القيمة المضافة أمرا مهما وضروريا تتركز هذه الاسباب في:

1. هناك قصور واضح في النظام القانوني الحالي الذي ينظم ضريبة القيمة المضافة في فلسطين.
2. القوانين القائمة باتت غير قادرة على مواكبة أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية للإيرادات الفلسطينية للفترة الممتدة بين 2021-2025.
3. التشريعات الضريبية الحالية غير ملائمة للتطورات الاقتصادية المتسارعة، خاصة في قطاع التكنولوجيا الحديثة وخدمات التجارة الإلكترونية.
4. يغلب الغموض والتعقيد على القانون الساري حاليا، كما أن معالجة العديد من المسائل والقطاعات المختلفة مثل العقارات، والمهن، والتعليم، والزراعة تقتصر إلى الوضوح.
5. الإطار التشريعي الحالي لا يلبي احتياجات الإدارة الضريبية في ما يتعلق بسهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة من الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك البيانات المالية والمصرفية الضرورية للمكلفين.
6. هناك غياب لمرونة في فرض نسبة ضريبة القيمة المضافة، إذ يتم تطبيقها كنسبة واحدة دون الأخذ في الاعتبار اختلاف احتياجات السوق الفلسطيني وقطاعات الأعمال المختلفة.
7. الافتقار إلى نصوص واضحة في القانون الحالي تحدد صلاحيات موظفي الضريبة.
8. قصور القوانين الحالية في معالجة التعاون مع الجهات ذات العلاقة بشكل الزامي وتسهيل تبادل المعلومات بينها.

9. تدني مستوى الوعي الضريبي وجهل العديد من المكلفين ببنود قانون ضريبة القيمة المضافة.

10. يعود هذا إلى الأسباب التاريخية، حيث كانت الضريبة الإضافية تفرض وفق نظام إسرائيلي مترجم عن

العبرية إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي.

حيث ان هذه الأسباب تعكس الحاجة الملحة لتشريع قانون فلسطيني جديد يسهم بشكل فعال في تحسين النظام الضريبي ويحقق الغايات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية للبلاد.

## 1.10 الدراسات السابقة

### الدراسات العربية:

دراسة دعاس، نور، و عجولي (2024): أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. لتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على منهج وصفي كمي يركز على تحليل البيانات المستخلصة من القوائم المالية لهذه الشركات. حيث شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها (49) شركة، بينما اقتصر العينة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من 2010 حتى 2020، والتي بلغ عددها (13) شركة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لضريبة القيمة المضافة على بعض المؤشرات المالية، مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير فعلي لضريبة القيمة المضافة على المبيعات عند قياسها بالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم. بالنسبة للمشتريات، أظهرت النتائج عدم وجود تأثير على العائد على الأصول، في حين كان التأثير

إيجابيا ضعيفا ومؤثرا إحصائيا على عائد السهم. أما تأثير المشتريات على العائد على حقوق الملكية فلم يكن له أثر واضح. من جهة أخرى، أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي ضعيف لضريبة القيمة المضافة على الأصول، وهو ما انعكس بشكل إحصائي ذي دلالة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن التأثير العام لضريبة القيمة المضافة على المؤشرات المالية للشركات قد بدا ضعيفا نسبيا. بناء عليه، أوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث إضافية تركز على دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على السيولة والملاءة المالية، فضلا عن تحليل نسب الضريبة وتأثيرها المتباين على الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة. كما اقترحت إجراء دراسات تجريبية لاختبار تأثير المعدل الموحد والمعدلات المتفاوتة لضريبة القيمة المضافة على المبيعات ومدى تأثير الإيرادات الضريبية على العائد على الأصول.

دراسة ال زلفه و غريب (2020): أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لعينة من الشركات العاملة في قطاعات تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية والزراعة، والنقل. حيث اعتمدت الدراسة على استخدام منهجية الانحدار الخطي لتحليل العلاقة والتأثير بين المتغيرات، مستعينة ببرنامج Statistical software (STATA) for data science لتطبيق النماذج الاقتصادية وتقديرها.

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومعدل العائد على الأصول للشركات ضمن العينة المدروسة. كما كشفت البيانات أن المتغيرات المالية مثل حجم المبيعات، حجم الشركة، وضريبة القيمة المضافة تسهم بنسبة (36%) فقط في تفسير التغيرات في معدل العائد على الأصول، بينما تعزى نسبة (64%) من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى.

استنادا إلى نتائج الدراسة، أوصى الباحثان بضرورة إجراء دراسات اقتصادية أكثر شمولاً لبحث تأثير ضريبة القيمة المضافة على مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية في جميع الشركات السعودية بهدف تعميم النتائج. كذلك، شددت التوصيات على أهمية تطوير الشركات لاستراتيجيات تصنيع وتسويق فعالة تساعدها في تقليل الأثر السلبي لضريبة القيمة المضافة، مما يمكنها من تعزيز المبيعات والحفاظ على مستويات الأرباح المعتادة.

**دراسة القليطي و الكيشان (2020): أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل "دراسة ميدانية على منطقة مكة المكرمة"**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل في منطقة مكة المكرمة. لتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير البيانات الخاصة بعينة مختارة من الفاحصين العاملين في الهيئة بمنطقة مكة المكرمة. جمعت البيانات من خلال استبانة مصممة خصيصاً لهذه الدراسة لضمان الحصول على رؤى دقيقة.

كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النقاط المهمة، أبرزها وجود علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة والحد من ظاهرة التستر التجاري، بالإضافة إلى دور التطبيق الفعال لضريبة القيمة المضافة في تقليل فرص التهرب الضريبي. وبناءً على هذه النتائج، شدد على أهمية تكثيف الفحص الميداني وتفعيل دوره، مع تنسيق الجهود مع جهات حكومية أخرى. هذه الإجراءات لا تعزز فقط الالتزام بإجراءات الإقرار الضريبي، لكنها تدعم أيضاً الانتظام في تسديد المستحقات المالية من قبل المكلفين.

كما تطرقت الدراسة إلى أهمية تعزيز الشفافية لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل من خلال الإعلان عن الإيرادات الزكوية والضريبية وأوجه صرفها، مما يسلط الضوء على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الإيرادات. هذا الإجراء يمكن أن يشجع المكلفين على الإفصاح بشفافية عن دخلهم وأنشطتهم التجارية، مما يعزز الثقة بين الأطراف ويساهم في تحقيق مزيد من الالتزام المالي.

دراسة سامي (2019): أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030.

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تعزيز التنمية الاقتصادية ضمن اقتصاد المعرفة، مع التركيز على سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وقد انطلقت من تساؤل محوري يتمثل في: كيف يؤثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في إطار رؤية 2030؟.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على النهج الوصفي التحليلي من أجل إثراء الموضوع ومعالجة الجوانب المختلفة المرتبطة به.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرتبطة باقتصاد المعرفة. وقد تبين أن الضرائب المضافة لها آثار اقتصادية تمتد إلى عدة مجالات، بما يشمل قطاع الأعمال، الإدارة الضريبية والإيرادات الحكومية. وتوصل الباحث إلى إطار مقترح لتفعيل دور ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، يقوم هذا الإطار على خمسة محاور هي: الوقوف على واقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، دراسة فرص نجاحها، معرفة التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة، الوقوف على طبيعة العلاقة المتبادلة بين ضريبة القيمة المضافة والفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة، الوقوف على متطلبات نجاح ضريبة القيمة المضافة لتحقيق أهدافها التنموية.

دراسة العبدلي، سجينى، و عبيد. (2019): أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية.

تناولت هذه الدراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق أهدافها، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم توزيعها

على عينة عشوائية طبقية مكونة من 110 من افراد مجتمع الدراسة، شملت أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز ومنسوبي هيئة الزكاة والدخل في مدينة جدة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن ضريبة القيمة المضافة تساهم في توسيع القاعدة المالية وتعزيز توليد الإيرادات العامة. بناء على هذه النتائج، قدمت الدراسة توصيات عدة، من بينها: العمل على تحسين كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة، وتعزيز دور الإدارة الضريبية بتوفير عدد كاف من المفتشين المؤهلين علميا وعمليا لدعم جهود زيادة الإيرادات الضريبية. كما أشارت الدراسة إلى أهمية أن تولي الجامعات في المملكة اهتماما خاصا بإدراج مواضيع ضريبة القيمة المضافة ضمن مقررات المحاسبة لتعزيز الوعي والممارسة العملية في هذا المجال.

**دراسة السيد و السلیمان (2018): ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية.**

هدف هذا البحث إلى تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة كآلية تمويل جديدة ضمن بيئة الأعمال السعودية، حيث تم تصميم الدراسة لاستطلاع آراء المختصين الأكاديميين في المحاسبة والمحاسبين المهنيين حول مدى ملاءمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وتأثيره على تخفيف العبء الإداري للجهات المعنية بالضرائب. بالإضافة إلى ذلك، تم استقصاء أثر حد التسجيل الاختياري المحدد في اللائحة التنفيذية على تعزيز الإيرادات الضريبية. كما تناولت الدراسة تناول تقييم مدى تأثير اعتماد معدل ثابت لضريبة القيمة المضافة على حجم الإيرادات مقارنة بتطبيق معدلات متباينة ترتبط بطبيعة السلع والخدمات، كما هو معمول به في بعض الدول الأخرى. وقد أجريت الدراسة خلال عام 2018، فترة بدء تطبيق الضريبة في المملكة العربية السعودية.

كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حد التسجيل الإلزامي المحدد في النظام يساهم بشكل إيجابي في تقليل العبء على الإدارة الضريبية. كما أظهرت النتائج أهمية وجود حد للتسجيل الاختياري من أجل زيادة حصيلة

الإيرادات الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معدل واحد لضريبة القيمة المضافة قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات مقارنة بتطبيق معدلات متفاوتة تتماشى مع طبيعة المنتجات والظروف الاجتماعية للمجتمع.

أوصت الدراسة بإعادة تقييم نظام ضريبة القيمة المضافة من خلال اعتماد معدلات متعددة تناسب طبيعة المنتجات ومتطلبات الفئات الاجتماعية المختلفة لتحقيق التوازن بين الكفاءة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

**دراسة غنيم (2018): العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر مدققي الحسابات.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق صور العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر مدققي الحسابات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها، لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات في الضفة الغربية، وقد تم تصميم استبانة محكمة وتمت معالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (spss)، وبلغ حجم عينة الدراسة (198) مدقق حسابات مزاول للمهنة وقد تم توزيعها على جميع المدققين في حين تم استعادة (122) استبانة، وقد تم استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية.

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج ولعل أبرزها عدم مراعاة نسبة ضريبة القيمة المضافة (16) المطبقة في فلسطين للعدالة الضريبية، بسبب ارتفاع نسبة الضريبة على السلع الأساسية، وليس بإمكان السلطة الفلسطينية تغييرها لارتباطها لبروتوكول باريس الاقتصادي، ويتم فرض ضريبة مضافة بنسبة موحدة على جميع السلع سواء كانت أساسية أو كمالية، وكذلك أن المقدرة التكلفة للمستهلك لا تتناسب مع الأسعار المعروضة في السوق وهذا بالتالي يدفع التاجر إلى التلاعب بما يتناسب مع مقدراته للدفع للدائرة الضريبية، وبذلك لا تحقق العدالة المنشودة.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من بينها إعادة النظر الى بروتوكول باريس الاقتصادي بالشكل الذي يمكن الحكومة من تعديل نسبة الضريبة بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني، مع التمييز بين انواع السلع الاساسية والكمالية وعدم اعتماد (16%) بشكل موحد لجميع السلع والخدمات.

### دراسة قاروط (2018): مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تحقيق العدالة الضريبية من خلال النص القانوني لضريبة الدخل الفلسطيني، وذلك من وجهة نظر كبار المكلفين في محافظات الضفة الغربية. حيث تركزت الدراسة على مراعاة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الأفراد على تحمل الأعباء الضريبية بشكل عادل دون تجاوز طاقتهم. وتشمل أيضا تحليل مدى تحقيق العدالة من حيث التصاعد في نسب الضريبة (الشرائح الضريبية)، الإعفاءات، والتنازلات، بالإضافة إلى كفاءة إجراءات تحصيل الضريبة.

تتناولت الدراسة نص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011، مع التركيز على الشرائح الضريبية والإعفاءات والتنازلات وإجراءات التحصيل، كما تسعى لفهم تأثير هذه الجوانب من وجهة نظر كبار المكلفين في محافظات الضفة الغربية. كذلك، تسلط الضوء على المتغيرات المستقلة والتابعة، إلى جانب المتغيرات الدقيقة التي قد تؤثر على تحقيق العدالة الضريبية.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. كما تم إعداد استبانة بهدف استقصاء مدى تحقيق العدالة الضريبية في نص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني. وقد جرى توزيع الاستبانة على كبار المكلفين في كافة محافظات الضفة الغربية، حيث خضعت لتقييم من حيث الصدق والثبات لضمان جودة النتائج. تم اختيار عينة طبقية عشوائية تمثل مجتمع الدراسة، وشملت (151) شركة، أي ما يعادل (43%) من إجمالي مجتمع الدراسة الذي بلغ (344) شركة وفق إحصاءات وزارة المالية لعام 2018. بعد جمع البيانات عبر الاستبانة، تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم تطبيق مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية للتحليل والمراجعة بما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة بشكل دقيق وموثوق.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011، والتي يتم اقتطاعها من دخل المكلفين، تسهم في تحقيق العدالة الضريبية. وتشمل هذه النتائج أيضا جوانب نسب الضريبة (الشرائح) والتنزيلات كما وردت في القانون، حيث يظهر ذلك دورها في تحقيق الهدف المنشود للعدالة الضريبية.

الدراسة قدمت جملة من التوصيات الرئيسية، كان من أبرزها ضرورة إدخال بعض التعديلات على النظام الضريبي. وهذه التعديلات يقترح أن تركز على إعادة دراسة بنود القانون الضريبي بشكل عميق، مع إيلاء اهتمام خاص للنسب الضريبية. ومن بين هذه الإجراءات، يوصى بإعادة صياغة شرائح الضرائب بطريقة تحقق مستويات أعلى من العدالة بين المكلفين. وفي هذا السياق، حذرت الدراسة بشدة من تبني نسب ضريبية ثابتة أو موحدة كما هو مطبق حاليا في فلسطين. هذه النسب تخدم الشرائح ذات الدخل المرتفع على حساب الشرائح المتوسطة أو الدنيا.

ومن أجل تعزيز المناخ الاستثماري واستقطاب رؤوس أموال جديدة، اقترحت الدراسة إعداد تشريع ضريبي متوازن يمنح إعفاءات ضريبية سخية للمستثمرين. وبهذه الطريقة، يمكن أن يتحقق مبدأ العدالة الضريبية عبر تصاعدية مدروسة تضمن التوزيع العادل للأعباء، مع توفير بيئة تعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد.

**دراسة محمد و الجعلي (2017): التداعيات الاقتصادية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في السودان دراسة تحليلية.**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة. لتحقيق هذا الهدف، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لتوافقه مع طبيعة البحث. حيث شملت الدراسة توزيع (100) استبانة على أفراد من المجتمع، وتم استرجاع (92) استبانة مستوفيا للشروط، بنسبة استرداد بلغت

(92%)، ولغرض لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS.

من أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يسهم في زيادة الموارد المالية للدولة. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة قوية بين تطبيق هذه الضريبة وتوحيد القوانين الضريبية. بناء على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول موضوع ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى أهمية إعفاء السلع والخدمات الأساسية من الضريبة وحماية المنتجين من الآثار السلبية المترتبة على تطبيقها.

**دراسة محمد (2016): اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في السودان.**

ركزت الدراسة على إبراز الأهمية الكبيرة للضريبة على القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات العامة، من خلال تأثيرها المباشر على زيادتها. وتستمد الدراسة قيمتها العلمية من تناولها لموضوع حديث واستخدامها كأداة لتقييم آثار تطبيق هذا النوع من الضرائب على الإيرادات العامة في السودان.

تناولت الدراسة عددا من الفرضيات أبرزها أن الضريبة على القيمة المضافة تسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة دون الحاجة لإدخال ضرائب جديدة، كما أنها تساعد السودان على التكيف مع متطلبات المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين بشكل أكثر توازنا.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يسهم بشكل فعال في تعزيز الإيرادات العامة نظرا لطبيعتها السريعة والفورية في تحقيق العوائد المالية، بينما تؤثر الإعفاءات الضريبية بشكل سلبي على هذه الإيرادات.

وقدمت الدراسة توصيات عديدة، من أهمها دعم ديوان الضرائب بكوادر متخصصة لتطوير أنظمة التصميم والربط الشبكي بين إداراته المختلفة، وربط الديوان بقطاعات المال والاستثمار في الدولة. كما أوصت بمراجعة الإعفاءات الممنوحة بموجب قرارات وزارية ووضع قيود صارمة لمنع منح إعفاءات غير ضرورية. وأكدت على أهمية رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين وتحفيزهم على الالتزام بالضريبة من خلال حملات توعوية فعالة.

#### الدراسات الاجنبية:

#### دراسة (2017) Nunns & Toder:

#### **Effects of a Federal Value-Added Tax on State and Local Government Budgets.**

تناولت هذه الدراسة تحليل آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة الفيدرالية على ميزانيات الولايات والحكومات المحلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. كما تطرقت إلى واحدة من القضايا الرئيسية التي تواجه تلك الجهات، وهي إمكانية أن تؤدي هذه الضريبة إلى تقليص اعتمادها بشكل كبير على ضرائب المبيعات. بجانب ذلك، تمت الإشارة إلى التأثيرات الأوسع لضريبة القيمة المضافة على الإيرادات من مصادر أخرى، وكذلك انعكاساتها على الإنفاق نتيجة التغيرات في الدخل، الأسعار النسبية، وقيم الأصول.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بالإيرادات العامة لعام 2012 وفقاً لتقارير وزارة المالية. وقد خلصت النتائج إلى وجود تأثير كبير لإيرادات ضريبة القيمة المضافة مقارنة بالإيرادات الضريبية الأخرى، حيث أثبتت أنها تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، ويعزى ذلك إلى اتساع نطاقها الضريبي. كما أظهرت الدراسة أن زيادة الإيرادات العامة الناتجة عن تطبيق الضريبة تسهم في تحسين الوضع المالي للولايات والحكومات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف مع متطلبات الإنفاق.

## دراسة (2017) Adegbite & Akande:

### **The impact of value added tax on private investment in Nigeria.**

ركزت هذه الدراسة على تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة في تحفيز الاستثمار الخاص في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2015. لتحقيق هذا الهدف، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة تشمل: ضريبة القيمة المضافة، سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف.

أظهرت النتائج بوضوح أن هناك ارتباطا إيجابيا ومهما بين الاستثمار الخاص وكل من ضريبة القيمة المضافة، سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف. وهذا يعني أن هذه العناصر تلعب دورا حيويا في التأثير على حركة الاستثمار الخاص، حيث تم إثبات أن لها تأثيرا إحصائيا قويا ومباشرا في تعزيز استثمارات القطاع الخاص داخل البلاد.

أوصت الدراسة بضرورة أن تتخذ الحكومة خطوات عملية لزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة. الهدف من ذلك هو تعزيز إيرادات الدولة واستخدامها لتطوير الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الضرورية. إنشاء مثل هذه الاستثمارات في المرافق العامة والبنية التحتية سيسهم في تحسين البيئة الاقتصادية، مما سيؤدي إلى دعم الاستثمارات وجذب المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين. وعلى المدى الطويل، ستساهم هذه الخطوة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

## دراسة (2016) Juliana & Okoye:

### **Assessment of the contribution of value added tax to the Nigerian economy.**

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2014. حيث جمعت البيانات اللازمة من النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري (CBN)، وتم تحليلها واختبار الفرضيات المتعلقة بالتأثير الاقتصادي لهذه الضريبة.

خلصت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تعتبر أداة فعالة في تعزيز الإيرادات الحكومية، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، أكدت الدراسة أن تحقيق زيادات ملموسة في الإيرادات يمكن أن يتم بطرق أخرى غير رفع معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي البالغ 5%.

أوصت الدراسة بتكثيف الجهود لمكافحة التهرب الضريبي وتوعية أصحاب الأعمال والشركات في نيجيريا بأهمية الالتزام بسداد ضريبة القيمة المضافة. كما شددت على ضرورة توفير التدريب الملائم للموظفين المسؤولين عن جمع الضرائب لضمان تطبيق أكثر كفاءة وفعالية لهذا النظام الضريبي.

### 1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

ناقشت الدراسة الحالية عددا من الدراسات السابقة والتي اعتمدت عليها في بناء اطارها النظري وقاعدتها العلمية. حيث هدفت دراسة دعاس، نور، و عجولي (2024) لقياس أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، فيما هدفت دراسة ال زلفة و غريب (2020) لقياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، بينما تناولت دراسة القليطي و الكيشان (2020) البحث في أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل "دراسة ميدانية على منطقة مكة المكرمة"، واتت دراسة سامي (2019) للبحث في أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030، وتناولت دراسة العبدلي، سنجيني، و عبيد (2019) قياس اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، وتناولت دراسة السيد و السليمان (2018) ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية، وكذلك اتت دراسة غنيم (2018) للبحث في العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر مدقي الحسابات، وقاست دراسة قاروط (2018) مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، فيما يتعلق بالدراسات الاجنبية فقد هدفت احداها الى تحليل آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة الفيدرالية على

ميزانيات الولايات والحكومات المحلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ركزت اخرى على تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة في تحفيز الاستثمار الخاص في نيجيريا خلال 1994 إلى 2015، فيما تناولت الاخرى العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال 2005 إلى 2014، ويعود السبب وراء اجراء هذه الدراسة الى ان تحليل مدى رضا العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 المتعلق بضريبة القيمة المضافة، يعتبر جانبا مهما لفهم تأثير هذا التشريع الجديد على المجتمع الضريبي بشكل عام. رأي العاملين في هذه الدائرة يتيح فرصة للتعرف إلى مدى قبولهم للقرار والتحديات التي قد تواجههم عند التطبيق العملي، بالإضافة إلى تأثيره على سير العمليات وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

## الفصل الثاني

### المنهجية والاجراءات

#### 2.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفا شاملا للإجراءات التي اعتمدها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها. كما يشمل عملية بناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، بالإضافة إلى شرح تصميم الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

#### 2.2 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال أدوات متعددة مثل الاستبيانات أو المقابلات، بهدف تحليل آراء العاملين وتحديد مستوى رضا المجتمع الضريبي عن القرار.

كما يتيح هذا المنهج إمكانية تفسير النتائج واستنتاج التوصيات بالاعتماد على رؤية شاملة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في القرار مع تسليط الضوء على تجاوب المجتمع الضريبي مع التغيرات المفروضة.

#### 2.3 مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين، وقد بلغ عددهم (270) وفق ما صرح به مدير عام الشؤون الادارية في دائرة الضريبة الاستاذ محمود الساعد (الساعد، 2025). في حين تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد افرادها (150)، أي ما نسبته (55.5%) من مجتمع الدراسة.

وزع الباحث (150) استبانة على عينة الدراسة، تم استرداد (146) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبة (97.3%) من حجم العينة. وهي نسبة مناسبة لأغراض البحث العلمي، وفيما يلي وصف لعينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، وذلك كما هو موضح بالجدول (1.2):

## جدول (1.2)

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للعاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين (ن=146)

المتغيرات الديموغرافية	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	88	60.3%
	انثى	58	39.7%
	المجموع	146	100%
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	33	22.6%
	بكالوريوس	96	65.8%
	ماجستير فأعلى	17	11.6%
	المجموع	146	100%
المستوى الوظيفي	موظف	96	65.8%
	رئيس قسم	47	32.2%
	مدير فأعلى	3	2.1%
	المجموع	146	100%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	37	25.3%
	5-10 سنوات	32	21.9%
	اكبر من 10 سنوات	77	52.7%
	المجموع	146	100%

## 2.4 أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة بحثية رئيسة، والتي تم اشتقاق متغيراتها من الأدبيات ذات العلاقة، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت محاور، رضا المجتمع الضريبي بأبعاده الست، وضريبة القيمة المضافة بأبعاده الثلاثة، لجمع البيانات، وكان ذلك على النحو الآتي:

- المحور الاول (رضا المجتمع الضريبي) تكون من (44) فقرة موزعة على ست ابعاد تمثلت في (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية).

- المحور الثاني (ضريبة القيمة المضافة) تكون من (22) فقرة موزعة على ثلاث ابعاد تمثلت في (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول).

وقد طلب من المبحوثين تقدير إجاباتهم عن طريق تدرج ليكرت (Likert) الخماسي، وأعطيت الأوزان لل فقرات كما يلي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، معارض (2) درجتان، معارض بشدة (1) درجة واحدة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى كل من رضا المجتمع الضريبي، وضريبة القيمة المضافة لدى عينة الدراسة، حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح من (1-5) درجات وصنف المستوى إلى خمسة مستويات: مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، منخفض، منخفض جداً، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{1 - 5}{5} = 0.80 \dots \dots \dots (1)$$

وبناء على ذلك، فإن مستويات الإجابة على المحور والوزن النسبي المقابل لكل فترة يوضحه الجدول (2.2) وذلك على النحو الآتي:

## جدول (2.2)

درجات احتساب مستوى محاور الدراسة والوزن النسبي المقابل لكل فئة

المستوى	الوزن النسبي	طول الفترة
منخفض جدا	من 20% - أقل من 36%	من 1 - أقل من 1.80
منخفض	من 36% - أقل من 52%	من 1.80 - أقل من 2.60
متوسط	من 52% - أقل من 68%	من 2.60 - أقل من 3.40
مرتفع	من 68% - أقل من 84%	من 3.40 - أقل من 4.20
مرتفع جدا	من 84% - 100%	من 4.20 - 5.0

### صدق الاداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المشرفين. حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول فقرات أداة الدراسة من حيث صياغتها ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه. كان بإمكانهم الموافقة على الفقرات كما هي، أو اقتراح تعديل صياغتها، أو حذفها إذا اعتبروها غير ضرورية. قام المحكمون باقتراح تعديلات على بعض الفقرات في الاستبانة، وتم الأخذ برأي الأغلبية (85% من المحكمين) خلال عملية التحكيم. بناء على ذلك، تم تحقيق الصدق للاستبانة وأصبحت أداة الدراسة في صيغتها النهائية.

### صدق البناء لمحاور الدراسة (Construct Validity)

استخدم صدق البناء، إذ حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك معامل ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للمحور كما هو مبين في كل من الجداول (2.3) و (2.4):

### جدول (2.3)

يوضح قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد مع الدرجة الكلية للبعد وارتباط الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية لمحور "رضا المجتمع الضريبي" (ن=44)

الارتباط مع البعد		الارتباط مع البعد		الارتباط مع البعد	
شفافية استخدام الإيرادات	الفقرة	بساطة الإجراءات	الفقرة	عدالة النظام الضريبي	الفقرة
0.915**	16	0.784**	8	0.844**	1
0.958**	17	0.730**	9	0.872**	2
0.871**	18	0.813**	10	0.835**	3
0.901**	19	0.764**	11	0.844**	4
0.907**	20	0.789**	12	0.749**	5
0.794**	21	0.660**	13	0.802**	6
0.809**	22	0.755**	14	0.765**	7
		0.737**	15		
0.934**	الدرجة الكلية للبعد	0.910**	الدرجة الكلية للبعد	0.842**	الدرجة الكلية للبعد
0.559**	37	0.700**	29	0.735**	23
0.858**	38	0.804**	30	0.754**	24
0.815**	39	0.826**	31	0.678**	25
0.726**	40	0.876**	32	0.816**	26
0.855**	41	0.876**	33	0.855**	27
0.813**	42	0.804**	34	0.784**	28
0.772**	43	0.795**	35		
0.640**	44	0.816**	36		
0.894**	الدرجة الكلية للبعد	0.907**	الدرجة الكلية للبعد	0.861**	الدرجة الكلية للبعد

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2.3) أن معامل ارتباط الفقرات تراوح ما بين (0.559-0.958)،

وجاءت قيم معاملات الارتباط المحسوبة أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة الحرية (42)

ومستوى الدلالة (0.01)، وجاءت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً كما ذكر (Garcia 2011)، وهذا ما

يؤكد أن فقرات كل بعد من أبعاد رضا المجتمع الضريبي تنتمي إلى البعد الذي وضعت من أجل قياسه، لذلك لم تحذف أي فقرة من فقرات المحور وبقي عدد فقرات المحور (44) فقرة.

#### جدول (2.4)

يوضح قيم معاملات ارتباط فقرات كل بعد مع الدرجة الكلية للبعد وارتباط الدرجة الكلية للبعد مع الدرجة الكلية لمحور "ضريبة القيمة المضافة" (ن=22)

الارتباط مع البعد		الارتباط مع البعد		الارتباط مع البعد	
الضريبة على الاصول	الفقرة	الضريبة على المشتريات	الفقرة	الضريبة على المبيعات	الفقرة
0.648**	60	0.745**	52	0.859**	45
0.796**	61	0.798**	53	0.737**	46
0.750**	62	0.771**	54	0.827**	47
0.767**	63	0.795**	55	0.907**	48
0.836**	64	0.766**	56	0.725**	49
0.825**	65	0.630**	57	0.849**	50
0.809**	66	0.860**	58	0.851**	51
		0.789**	59		
0.920**	الدرجة الكلية للبعد	0.897**	الدرجة الكلية للبعد	0.921**	الدرجة الكلية للبعد

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2.4) أن معامل ارتباط الفقرات تراوح ما بين (0.630-0.907)، وجاءت قيم معاملات الارتباط المحسوبة أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند درجة الحرية (20) ومستوى الدلالة (0.01)، وجاءت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا كما ذكر (Garcia 2011)، وهذا ما يؤكد أن فقرات كل بعد من أبعاد ضريبة القيمة المضافة تنتمي إلى البعد الذي وضعت من أجل قياسه، لذلك لم تحذف أي فقرة من فقرات المحور وبقي عدد فقرات المحور (22) فقرة.

## ثبات الأداة:

من أجل التأكد من ثبات الاستبانة، فقد جرى التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لكل بعد وكذلك المحور وعلى الدرجة الكلية للأداة أيضاً، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية، بعد استخراج الصدق، والجدول (2.5) يوضح ذلك:

## جدول (2.5)

معاملات الثبات لمحاور وأبعاد الدراسة بطريقة كرونباخ ألفا

معايير كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	البعد	محاور الاستبانة
0.915**	7	عدالة النظام الضريبي	محور رضا المجتمع
0.891**	8	بساطة الإجراءات	الضريبي
0.915**	7	شفافية استخدام الإيرادات	
0.862**	6	فعالية التحصيل	
0.926**	8	الثقة بالحكومة	
0.890**	8	مستوى المشاركة المجتمعية	
0.977**	44	الدرجة الكلية	
0.919**	7	الضريبة على المبيعات	محور ضريبة القيمة
0.902**	8	الضريبة على المشتريات	المضافة
0.890**	7	الضريبة على الأصول	
0.955**	22	الدرجة الكلية	
0.984**	66	الدرجة الكلية للأداة	

\*\* دال إحصائياً عند مستوى ( $p < 0.01$ ).

يتضح من الجدول (2.5): أن قيم معامل ثبات كرونباخ ألفا لأبعاد محور رضا المجتمع الضريبي تراوحت ما بين (0.862 - 0.926)، والدرجة الكلية للمحور بلغت (0.977)، بينما تراوحت قيمة معامل الثبات لأبعاد محور ضريبة القيمة المضافة ما بين (0.890 - 0.919)، والدرجة الكلية للمحور بلغت (0.955)، وبلغ معامل الثبات للدرجة الكلية للأداة (0.984)، وتعتبر هذه القيم مناسبة ومرتفعة جداً مع اقترابها من

الواحد صحيح وتجعل من الاستبانة قابلة للاعتماد والتطبيق على العينة الأصلية، كما حددها Fraenkel & Wallen (2003) بقيمة (0.70).

## 2.5 إجراءات تنفيذ الدراسة

نفذت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. جمعت البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.
2. عرضت أداة الدراسة على مشرفين، لمراجعتها والتأكد من صدقها، حيث أضافوا وعدلوا الصياغة وحذفوا بعض الفقرات واطافوا بعضها.
3. أعدت أداة الدراسة بالصورة النهائية بعد تعديلها بناء على ملاحظات المحكمين.
4. وزعت الاستبانة على عينة الدراسة من العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة في فلسطين حيث بلغ عددهم (150) موظفا، بناء على معادلة روبرت ماسون لتحديد حجم العينة، استرد (146) استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة (97.3%) من حجمها، واعتمدت بعد تدقيقها وتبيان قابليتها جميعها للتحليل الإحصائي.
5. عولج الملف بحيث حول من (Excel sheet) إلى ملف (SPSS، 28)، ليكون جاهزا للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.
6. بالاعتماد على البيانات التي جمعت وباستخدام برنامج (SPSS) حلت البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، ونوقشت النتائج وفسرت وصولا إلى التوصيات.

## 2.6 تصميم الدراسة

أنواع المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة:

### المتغيرات المستقلة (Independent Variable):

يعرف المتغير المستقل بأنه المتغير الذي نريد أن نقيس مدى تأثيره على الموقف أي الذي يبحث أثره في متغير آخر، وللباحث القدرة على التحكم فيه، وللكشف عن اختلاف هذا الأثر باختلاف قيمته أو فئاته أو مستوياته، ويتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة بـ "رضا المجتمع الضريبي".

### المتغيرات التابعة (Dependent Variable):

هو المتغير الذي ينتج عن تأثير المتغير المستقل، ولذلك فإن الباحث لا يتدخل في هذا المتغير، ولكنه يلاحظ أو يقيس الأثر الذي يحدثه المتغير المستقل، ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بـ "ضريبة القيمة المضافة".

### المتغيرات الديموغرافية (البيانات الشخصية والوظيفية):

تشتمل المتغيرات الديموغرافية للدراسة على اربع متغيرات وذلك على النحو التالي:

1. الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى).
2. المؤهل العلمي: وله ثلاث مستويات: (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير فأعلى).
3. المسمى الوظيفي: وله ثلاث مستويات (موظف، رئيس قسم، مدير فأعلى).
4. سنوات الخبرة: ولها ثلاث مستويات (5 سنوات فأقل، 6-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

## 2.7 المعالجات الإحصائية

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) الذي من خلاله استخدمت مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الأداة.

2. استخدم اختبار (ت) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-test) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير المستقل ذي المستويين، مثل: "الجنس".

3. استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير المستقل ذي الثلاث مستويات فأكثر، مثل: "المسمى الوظيفي".

4. استخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية لمعرفة دلالة الفروق للمتغيرات المستقلة التي تزيد مستويات متغيراتها عن متغيرين.

5. استخدم معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لمعرفة دلالة العلاقة بين "رضا المجتمع الضريبي" و"ضريبة القيمة المضافة"، بالإضافة إلى صدق البناء لمحاور الدراسة.

6. استخدم معامل الانحدار الخطي والمتعدد لمعرفة مدى ارتباط "رضا المجتمع الضريبي" بأبعاده المذكورة سابقا في "ضريبة القيمة المضافة" بأبعاده التي تم ذكرها أيضا.

## الفصل الثالث

### عرض نتائج الدراسة

#### 3.1 مقدمة

يتناول هذا الفصل استعراض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، حيث تم تنظيمها وفق منهجية مدروسة ومحددة. تم تقديم النتائج في سياق أسئلة الدراسة وفرضياتها، بحيث يتضمن كل جزء عرض نص السؤال أو الفرضية، يلي ذلك توضيح نوع التحليلات الإحصائية التي تم استخدامها. بعد ذلك، تعرض البيانات في جداول منظمة تحت عناوين مناسبة، يليها تحليل وتفسير لأبرز النتائج المستخلصة. وقد تم عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال أو فرضية بشكل منفصل لضمان وضوح وتفصيل العرض.

#### 3.2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الأول: ما مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟

للإجابة عن السؤال الرئيس، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لمحور رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة. ويوضح الجدول (3.1) ذلك على النحو الآتي:

### جدول (3.1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد محور رضا المجتمع الضريبي وعلى المحور ككل

المستوى	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	الترتيب	البعد
منخفض	46.89	0.770803	2.344423	عدالة النظام الضريبي	3	1
منخفض	44.71	0.722411	2.235445	بساطة الإجراءات	6	2
منخفض	50.96	0.978161	2.547945	شفافية استخدام الإيرادات	1	3
منخفض	45.07	0.624904	2.253425	فعالية التحصيل	5	4
منخفض	46.30	0.693601	2.315068	الثقة بالحكومة	4	5
منخفض	48.61	0.691704	2.430651	مستوى المشاركة المجتمعية	2	6
منخفض	47.09	0.667577	2.354493	الدرجة الكلية		

يتضح من الجدول (3.1): أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على محور رضا المجتمع الضريبي ككل بلغ (2.354493) وبوزن نسبي (47.09%)، ومستوى منخفض، أما المتوسطات الحسابية لأبعاد محور رضا المجتمع الضريبي لدى العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة فقد تراوحت ما بين (2.235445-2.547945)، وجاء بعد "شفافية استخدام الإيرادات" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (2.547945)، ووزن نسبي (50.96%)، ومستوى منخفض، بينما جاء بعد "بساطة الإجراءات" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (2.235445)، ووزن نسبي (44.71%)، ومستوى منخفض. وقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل بعد من أبعاد محور رضا المجتمع الضريبي على حده وعلى النحو الآتي:

#### أولاً: عدالة النظام الضريبي:

من خلال الجدول (3.2) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعد "عدالة النظام الضريبي" (2.344423)، ووزن نسبي (46.89%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات

الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد "عدالة النظام الضريبي" ما بين (2.1781-2.5411)، وجاءت الفقرة رقم (4) "يراعي القانون أوضاع الفئات محدودة الدخل ويجنبها أعباء ضريبية غير مبررة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.5411) ووزن نسبي (50.82%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (7) "أن النظام الضريبي في ظل هذا القانون يقلل من فرص التهرب الضريبي بما يحقق عدالة أكبر بين المكلفين الملتزمين وغير الملتزمين" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.1781) ووزن نسبي (43.56%)، ومستوى منخفض.

#### ثانياً: بساطة الإجراءات:

بالنظر الى الجدول (3.3) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعدها "بساطة الإجراءات" (2.235445)، ووزن نسبي (44.71%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد "بساطة الإجراءات" ما بين (2.068493-2.410959)، وجاءت الفقرة رقم (10) "القانون الجديد أدى إلى تقليل حجم التعقيدات البيروقراطية مقارنة بالقوانين السابقة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.410959) ووزن نسبي (48.22%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (15) "النظام الإلكتروني المعتمد في إطار القانون الجديد ساعد في تبسيط إجراءات التسجيل والدفع والتسوية" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.068493) ووزن نسبي (41.37%)، ومستوى منخفض.

#### ثالثاً: شفافية استخدام الإيرادات:

من خلال النظر الى الجدول (3.4) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعدها "شفافية استخدام الإيرادات" (2.547945)، ووزن نسبي (50.96%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد "شفافية استخدام الإيرادات" ما بين (2.342466-2.746575)، وجاءت الفقرة رقم (17) "توجد قنوات رسمية كافية تتيح للعاملين الاطلاع

على كيفية توجيه واستخدام الإيرادات" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.746575) ووزن نسبي (54.93%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (21) "أن هناك رقابة فعالة من قبل الجهات المختصة تضمن عدم إساءة استخدام الإيرادات" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.342466) ووزن نسبي (46.85%)، ومستوى منخفض.

#### رابعاً: فعالية التحصيل:

من خلال الجدول (3.5) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعـد "فعالية التحصيل" (2.253425)، ووزن نسبي (45.07%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعـد "فعالية التحصيل" ما بين (2.034247-2.438356)، وجاءت الفقرة رقم (26) "أدى تطبيق القانون إلى تخفيض حالات التهرب الضريبي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.438356) ووزن نسبي (48.77%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (25) "يساعد القانون في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة عدد المسجلين" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.034247) ووزن نسبي (40.68%)، ومستوى منخفض.

#### خامساً: الثقة بالحكومة:

من خلال الجدول (3.6) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعـد "الثقة بالحكومة" (2.315068)، ووزن نسبي (46.30%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعـد "الثقة بالحكومة" ما بين (2.123288-2.417808)، وجاءت الفقرة رقم (34) "أن تطبيق القانون يتم بشكل عادل ومتساو على جميع القطاعات من دون استثناء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.417808) ووزن نسبي (48.36%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (29) "أن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 يعكس جدية الحكومة في تحسين النظام الضريبي" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.123288) ووزن نسبي (42.47%)، ومستوى منخفض.

### سادساً: مستوى المشاركة المجتمعية:

وجد من خلال الجدول (3.7) في ملحق (ج)، بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية لبعء "مستوى المشاركة المجتمعية" (2.430651)، ووزن نسبي (48.61%)، وبمستوى منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعء "مستوى المشاركة المجتمعية" ما بين (2.232877-2.534247)، وجاءت الفقرتين رقم (39) و (43) "ساهم القانون في تعزيز قنوات التواصل بين دائرة ضريبة القيمة المضافة والجمهور" و "المشاركة المجتمعية ساعدت على رفع مستوى الالتزام الطوعي من قبل المكلفين" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.534247) ووزن نسبي (50.68%)، وبمستوى منخفض، بينما حصلت الفقرة (40) "وفرت الدائرة أدوات كافية (ورش عمل، ندوات، منصات إلكترونية) لتعريف المجتمع بالقانون الجديد" على أقل المتوسطات حيث بلغ (2.232877) ووزن نسبي (44.66%)، ومستوى منخفض.

### 3.3 النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الاول

يتلخص السؤال الفرعي الاول للدراسة بالسؤال:

هل هنالك علاقة بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟

من أجل الإجابة عن السؤال الفرعي الاول صيغت الفرضيات الآتية:

(H<sub>1</sub>): لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على

المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

(H<sub>1a</sub>): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعاده المجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

ومن أجل قياس أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة في ضريبة القيمة المضافة بأبعاده المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، استخدم معامل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) باستخدام أسلوب الإدخال التدريجي (Stepwise) والجدول (3.8) يوضح ذلك:

### جدول (3.8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة في ضريبة القيمة المضافة بأبعاده المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط المفسر R2	معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	قيمة ت	المعاملات غير المعيارية		النموذج المتغيرات
					المعامل الانحدار	الخطأ المعياري	
0.857	0.861	0.928	**0.00	0.801	0.077	0.062	الثابت
			**0.00	5.933	0.288	0.231	عدالة النظام الضريبي
			**0.00	2.153	0.127	0.109	بساطة الإجراءات
			**0.00	8.053	0.404	0.399	فعالية التحصيل
			**0.00	4.219	0.229	0.204	مستوى المشاركة المجتمعية

قيمة "ف" المحسوبة = 218.325 دالة عند مستوى دلالة <0.001

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.01$ ).

يتضح من الجدول (3.8) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على ضريبة القيمة المضافة بأبعادها المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معا (85.7%)، من نسبة التباين في ضريبة القيمة المضافة بأبعادها المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً، وتشير النتائج الى معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة (ف) الاحصائية (218.325) بمستوى دلالة إحصائية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن النموذج المستخدم ملائم لمعرفة أثر المتغير المستقل أبعاد رضا المجتمع الضريبي (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) بالمتغير التابع ضريبة القيمة المضافة بأبعادها المجتمعة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\hat{y} = 0.062 + 0.231x_1 + 0.109x_2 + 0.399x_3 + 0.204x_4$$
حيث تمثل  $\hat{y}$ : ضريبة القيمة المضافة،  $x_1$ : عدالة النظام الضريبي،  $x_2$ : بساطة الإجراءات،  $x_3$ : فعالية التحصيل،  $x_4$ : مستوى المشاركة المجتمعية.

( $H_{a2}$ ): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

ومن أجل قياس أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، استخدم معامل الانحدار المتعدد التدريجي ( Stepwise Multiple Regression) باستخدام أسلوب الإدخال التدريجي (Stepwise) والجدول (3.9) يوضح ذلك:

### جدول (3.9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

النموذج المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	التباين المفسر R2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	-0.04	0.128		-0.328	**0.00	0.843	0.711	0.705
عدالة النظام الضريبي	0.328	0.058	0.355	5.614	**0.00			
فعالية التحصيل	0.423	0.079	0.371	5.356	**0.00			
مستوى المشاركة المجتمعية	0.232	0.074	0.225	3.151	**0.00			

قيمة "ف" المحسوبة = 116.385 دالة عند مستوى دلالة  $<0.001$

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .01$ ).

يتضح من الجدول (3.9) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (عدالة النظام الضريبي، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معاً (70.5%)، من نسبة التباين في الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً، وتشير النتائج إلى معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة (ف) الاحصائية (116.385) بمستوى دلالة إحصائية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن النموذج المستخدم ملائم لمعرفة أثر المتغير المستقل أبعاد رضا المجتمع الضريبي (عدالة النظام الضريبي، فعالية

التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) بالمتغير التابع الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$y = -0.04 + 0.328x_1 + 0.423x_2 + 0.232x_3$$

عدالة النظام الضريبي،  $x_2$ : فعالية التحصيل،  $x_3$ : مستوى المشاركة المجتمعية.

( $H_{a3}$ ): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي

بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل،

الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين

بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

ومن أجل قياس أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر

العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، استخدم معامل الانحدار المتعدد التدريجي ( Stepwise Multiple

Regression) باستخدام أسلوب الإدخال التدريجي (Stepwise) والجدول (3.10) يوضح ذلك:

### جدول (3.10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

النموذج المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط		معامل الارتباط المفسر المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري				R	R2	
الثابت	0.199	0.125	1.593	**0.00	0.834	0.696	0.690	
بساطة الاجراءات	0.334	0.074	4.495	**0.00				
فعالية التحصيل	0.337	0.080	4.213	**0.00				
مستوى المشاركة المجتمعية	0.250	0.078	3.204	**0.00				

قيمة "ف" المحسوبة = 108.541 دالة عند مستوى دلالة <0.001

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .01$ ).

يتضح من الجدول (3.10) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (بساطة الاجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معا (69.0%)، من نسبة التباين في الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (عدالة النظام الضريبي، شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً، وتشير النتائج الى معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة (ف) الاحصائية (108.541) بمستوى دلالة إحصائية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن النموذج المستخدم ملائم لمعرفة أثر المتغير المستقل أبعاد رضا المجتمع الضريبي (بساطة الاجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) بالمتغير التابع الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\hat{y} = 0.199 + 0.334x_1 + 0.337x_2 + 0.250x_3$$

حيث تمثل  $\hat{y}$ : الضريبة على المشتريات،  
 $x_1$ : بساطة الاجراءات،  $x_2$ : فعالية التحصيل،  $x_3$ : مستوى المشاركة المجتمعية.

( $H_{a4}$ ): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

ومن أجل قياس أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، استخدم معامل الانحدار المتعدد التدريجي ( Stepwise Multiple

Regression) باستخدام أسلوب الإدخال التدريجي (Stepwise) والجدول (3.11) يوضح ذلك:

### جدول (3.11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لمعرفة أثر رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

النموذج المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التباين	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري						
الثابت	0.056	0.103	0.544	0.000**	0.874	0.763	0.758	
فعالية التحصيل	0.471	0.064	7.413	0.000**				
عدالة النظام الضريبي	0.270	0.047	5.740	0.000**				
مستوى المشاركة المجتمعية	0.171	0.059	2.891	0.000**				

قيمة "ف" المحسوبة = 152.388 دالة عند مستوى دلالة  $<0.001$

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .01$ ).

يتضح من الجدول (3.11) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (فعالية التحصيل، عدالة النظام الضريبي، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معا (75.8%)، من نسبة التباين في الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (بساطة الاجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً، وتشير النتائج الى معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة (ف) الاحصائية (152.388) بمستوى دلالة إحصائية (0.00)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن النموذج المستخدم ملائم لمعرفة أثر المتغير المستقل أبعاد رضا المجتمع الضريبي (فعالية التحصيل، عدالة النظام الضريبي، مستوى المشاركة المجتمعية) بالمتغير التابع الضريبة على الاصول من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة.

وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\hat{y} = 0.056 + 0.471x_1 + 0.270x_2 + 0.171x_3$$

فعالية التحصيل،  $x_2$ : عدالة النظام الضريبي،  $x_3$ : مستوى المشاركة المجتمعية.

لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، استخرج معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، والجدول (3.12) في ملحق (ج) يوضح نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

يتضح من الجدول (3.12) في ملحق (ج) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لرضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ( $r = 0.912$ )، ويتضح أن العلاقة جاءت طردية موجبة، بمعنى أنه كلما ازداد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ازداد تحقيق رضا المجتمع الضريبي، والعكس صحيح.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني: هل يوجد فروق معنوية في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني تم صياغة الفرضية:

(H<sub>b</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: حسب متغير الجنس:

(H<sub>b1</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (الجنس).

ومن أجل فحص الفرضية وتحديد الفروق تبعا لمتغير الجنس، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (3.13) في ملحق (ج) تبين ذلك.

يتبين من الجدول (3.13) في ملحق (ج) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة وابعاده جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ما عدا مجال عدالة النظام الضريبي وكذلك مجال مستوى المشاركة المجتمعية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (الجنس)، حيث كانت الفروق لصالح الإناث. مما يشير إلى أنهن

عبرن عن مستويات أعلى من الرضا تجاه المجتمع الضريبي مقارنة بنظرائهن من الذكور حيث يظهر الجدول (3.13) المتوسط والانحراف للإناث اعلى من الذكور.

ثانياً: حسب متغير المؤهل العلمي:

(H<sub>b2</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، كما هو موضح في الجدول (3.14) في ملحق (ج).

يتبين من الجدول (3.14) في ملحق (ج) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمحور لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة وابعاده جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)،

ولمعرفة مصدر الفروق لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير المؤهل العلمي كان لا بد من استخدام اختبار (LSD) كما في الجدول (3.15) في ملحق (ج).

يتضح من الجدول (3.15) في ملحق (ج) أن الفروق جاءت لصالح المؤهل العلمي بكالوريوس لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية ايضا ما عدا بعد عدالة النظام الضريبي فجاءت الفروق لصالح المؤهل العلمي ماجستير فأعلى.

ثالثاً: حسب متغير المسمى الوظيفي:

(H<sub>b3</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي). استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، كما هو موضح في الجدول (3.16) في ملحق (ج).

يتبين من الجدول (3.16) في ملحق (ج) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمحور لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة وابعاده جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي)، ولمعرفة مصدر الفروق لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي كان لا بد من استخدام اختبار (LSD) كما في الجدول (3.17) في ملحق (ج).

يتضح من الجدول (3.17) في ملحق (ج) أن الفروق جاءت لصالح المسمى الوظيفي رئيس قسم لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية ايضاً.

رابعاً: حسب متغير سنوات الخبرة:

(H<sub>b4</sub>): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (سنوات الخبرة).

استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مستقلتين، كما هو موضح في الجدول (3.18) في ملحق (ج).

يتبين من الجدول (3.18) في ملحق (ج) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لمحور لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة وابعاده جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)،

ولمعرفة مصدر الفروق لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير سنوات الخبرة كان لا بد من استخدام اختبار (LSD) كما في الجدول (3.19) في ملحق (ج).

يتضح من الجدول (3.19) في ملحق (ج) أن الفروق جاءت لصالح سنوات الخبرة أكثر من 10 سنوات لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية أيضا.

## الفصل الرابع

### النتائج والتوصيات

#### 4.1 النتائج

بعد اجراء هذه الدراسة والتي هدفت الى الكشف عن مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، فإن الباحث قد توصل الى النتائج التالية:

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس: ما مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟** توصلت الدراسة الى انخفاض رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة. حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لتقديرات العينة حول محور رضا المجتمع الضريبي بشكل عام بلغ 2.354493، بوزن نسبي 47.09%، مما يشير إلى مستوى رضا منخفض. وعلى صعيد الأبعاد المختلفة لهذا المحور، جاءت الترتيبات كالتالي: حصل بعد "شفافية استخدام الإيرادات" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.547945 ووزن نسبي 50.96%، ولكنه لا يزال ضمن مستوى منخفض، بينما حل بعد "بساطة الإجراءات" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.235445 ووزن نسبي 44.71%، ما يعكس أدنى مستويات الرضا بين الأبعاد المدروسة.

وبالتالي ان النتائج تعكس وجود تحديات مرتبطة بشفافية التصرف في الإيرادات وتعقيد الإجراءات، مما أدى إلى انخفاض واضح في مستوى رضا المجتمع الضريبي حسب تقييم العاملين في الدائرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الاول: هل هناك علاقة بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادهها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة؟

كشفت الدراسة عن وجود تأثير إحصائي معنوي عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد محددة من رضا المجتمع الضريبي على ضريبة القيمة المضافة، حيث استطاعت أبعاد مثل عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، فعالية التحصيل ومستوى المشاركة المجتمعية تفسير نسبة كبيرة جدا بلغت 85.7% من التباين الكلي المرتبط بضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، أوضحت الدراسة أن أبعادا أخرى مثل شفافية استخدام الإيرادات والثقة بالحكومة لم تسهم بشكل إحصائي دال في النموذج، مما أدى إلى استبعادها. هذا يشير إلى أن هذه الجوانب لم تشكل عوامل حاسمة في تحديد العلاقة بين رضا المجتمع الضريبي وضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

ويستنتج أن الالتقاء بين هذه الأبعاد المتعددة لرضا المجتمع الضريبي وأبعاد ضريبة القيمة المضافة يتطلب استراتيجية متوازنة تنظر إلى تلك العلاقة على أنها ديناميكية وتتأثر بعدة عوامل تكاملية.

كما توصلت النتائج الى وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن أبعاد: (عدالة النظام الضريبي، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معا 70.5%، من نسبة التباين في الضريبة على المبيعات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (بساطة الاجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائيا.

وبالتالي بأن رضا المجتمع الضريبي فيما يتعلق بالضرائب يعتمد بشكل أساسي على كيفية إدراكهم لعدالة النظام ومستوى الكفاءة في جمع الضرائب بالإضافة إلى درجة انخراط المجتمع في العملية. أما الجوانب الأخرى، فرغم أهميتها النظرية، قد لا تكون ملحة أو محسوسة بالدرجة الكافية لتؤثر في تقييم العاملين لهذا الموضوع.

كما توصلت النتائج العملية الى وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، ويلاحظ أن الأبعاد: (بساطة الإجراءات، فعالية التحصيل، مستوى المشاركة المجتمعية) قد فسرت معا (69.0%)، من نسبة التباين في الضريبة على المشتريات من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، أما فيما يتعلق بأبعاد (عدالة النظام الضريبي، شفافية استخدام الإيرادات، الثقة بالحكومة) فقد تم استبعادها من النموذج لأنها لا تسهم بشكل دال إحصائياً.

كما تم التوصل الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأبعاد رضا المجتمع الضريبي على الضريبة على الأصول من وجهة نظر العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة. وتشير النتائج إلى أن الأبعاد المتمثلة في فعالية التحصيل، وعدالة النظام الضريبي، ومستوى المشاركة المجتمعية ساهمت مجتمعة في تفسير 75.8% من نسبة التباين في الضريبة على الأصول. أما بالنسبة للأبعاد الأخرى مثل بساطة الإجراءات، وشفافية استخدام الإيرادات، والثقة بالحكومة، فقد تم استبعادها من النموذج نظراً لعدم تقديمها تأثيراً ذا دلالة إحصائية.

وتعزى النتائج السابقة إلى عدة أسباب محتملة، منها: قوة التأثير للعوامل المدرجة: قد يكون لأبعاد مثل فعالية التحصيل، عدالة النظام الضريبي، ومستوى المشاركة المجتمعية تأثير أكبر وأكثر وضوحاً على رضا المجتمع الضريبي مقارنة بالأبعاد الأخرى بسبب ارتباطها المباشر بتجربة الأفراد مع النظام الضريبي. كما ان محدودية الأثر للإجراءات والتوقعات: الأبعاد المستبعدة، مثل بساطة الإجراءات وشفافية استخدام الإيرادات والثقة

بالحكومة، ربما تكون أقل تأثيراً على مواقف العاملين بدائرة الضريبة لأنها قد تعتبر عوامل ثانوية بالنسبة لدورهم الوظيفي أو أنها ليست محل تركيز في تقييمهم للضريبة على الأصول. كذلك التصورات المهنية للعاملين حيث ان نتائج الدراسة قد تعكس تصورات العاملين في المجال، حيث يميل هؤلاء إلى التركيز على الجوانب التنفيذية والعملية مثل التحصيل والعدالة والمشاركة الاجتماعية، أكثر من الجوانب العامة أو الاستراتيجية كالثقة الحكومية والاستخدام الشفاف للإيرادات. كما يرى الباحث ان النظام الضريبي المطبق قد يتمتع بتعقيدات أو تحديات تجعل الأبعاد المستبقة أكثر حساسية ومساهمة في تفسير التباين مقارنة بالأبعاد الأخرى التي يمكن ألا تكون واضحة أو مؤثرة بشكل مباشر في القياس. بالتالي، يرى الباحث أن تفسير هذه النتائج يتطلب فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين العاملين والنظام الضريبي المعمول به، بالإضافة إلى التفاعلات المختلفة بين الأبعاد التي تؤثر على الضريبة على الأصول.

كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لرضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعاده المجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الاصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ( $r = 0.912$ )، ويتضح أن العلاقة جاءت طردية موجبة، بمعنى أنه كلما ازداد تطبيق ضريبة القيمة المضافة ازداد تحقيق رضا المجتمع الضريبي، والعكس صحيح.

ويتم التوصل الى ان الاسباب وراء هذه النتيجة قد يكون سببه شعور الأفراد بأن النظام الضريبي عادل ويعامل جميع الأطراف بمساواة، فإن ذلك يعزز الثقة برؤية الحكومة ويزيد من تقبلهم لتطبيق الضريبة، كما إن بساطة الإجراءات وتوضيح المتطلبات دون تعقيد يجعل الأفراد والشركات أقل مقاومة لفكرة الضريبة، وبالتالي يُعزز من رضاهم تجاه النظام، بالإضافة الى انه عندما تقدم الحكومة بيانات وشروحات واضحة

حول كيفية استخدام العوائد الضريبية، خصوصاً إذا كان ذلك يُترجم إلى تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية، ترتفع معدلات الرضا لدى المواطنين. كما ان وجود نظام تحصيل فعال يقلل من الفساد أو التهريب الضريبي، مما يعطي المجتمع انطباعاً إيجابياً بأن الجميع ملتزمون بنفس المسؤوليات. كما ان الثقة السياسية والإدارية في أجهزة الدولة تلعب دوراً كبيراً في مدى قبول المجتمع لأي نظام جديد مثل ضريبة القيمة المضافة. قوة العلاقة تشير إلى أن هناك مستويات مقبولة من الثقة التي تشجع على تفهم فرض الضرائب. في حين إشراك المجتمع في صياغة أو حتى مناقشة السياسات الضريبية يخلق شعوراً بالاندماج ويخفف من المقاومة تجاه أي إجراءات متعلقة بالضرائب.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني: هل يوجد فروق معنوية في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي؟**

توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (الجنس)، حيث كانت الفروق لصالح الاناث. كما تم التوصل الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وأن الفروق جاءت لصالح المؤهل العلمي بكالوريوس لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية ايضا ما عدا بعد عدالة النظام الضريبي فجاءت الفروق لصالح المؤهل العلمي ماجستير فأعلى. كما تم الوصل ايضا الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (المسمى

الوظيفي)، وأن الفروق جاءت لصالح المسمى الوظيفي رئيس قسم لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية ايضا. كما توصلت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول لرضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير (سنوات الخبرة)، وأن الفروق جاءت لصالح سنوات الخبرة اكثر من 10 سنوات لكافة ابعاد محور رضا المجتمع الضريبي وكذلك الدرجة الكلية ايضا.

## 4.2 التوصيات

اوصت الدراسة بالاتي:

1. تعزيز التوعية المجتمعية من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف المجتمعي حول قانون ضريبة القيمة المضافة، مع التركيز على شرح أهداف القانون وآثاره الإيجابية لتعزيز القبول العام وزيادة وعي المجتمع الضريبي.
2. تحسين عملية التواصل من خلال دعم قنوات اتصال فعالة بين دائرة ضريبة القيمة المضافة والمجتمع الضريبي لضمان وجود وسائل مباشرة وسهلة لتقديم الاستفسارات وتلقي الردود بشكل سريع وواضح.
3. تبسيط الإجراءات الضريبية من خلال العمل على مراجعة وتبسيط عمليات تسجيل المكلفين وإعداد التقارير الضريبية لضمان سهولة الامتثال وتقليل الأعباء التشغيلية على الأفراد والشركات.
4. تقديم دعم فني مستمر وإنشاء وحدات دعم فني متخصصة لتقديم الإرشادات اللازمة للمكلفين ومساعدتهم في فهم التزاماتهم وتطبيق القانون بشكل صحيح.
5. مراجعة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقانون من خلال إجراء دراسات دورية لتقييم تأثير تطبيق القانون على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وملاءمته لاحتياجات المجتمع الضريبي.

6. تعزيز الشفافية والمصداقية وذلك من خلال الحرص على توضيح آليات جمع واستخدام الإيرادات الضريبية لضمان بناء ثقة المجتمع الضريبي في قرارات وأهداف الدائرة.
7. تطوير نظم الشكاوى والاقتراحات من خلال إنشاء نظام فعال لاستقبال شكاوى المجتمع الضريبي واقتراحاتهم بشأن تطبيق القانون، مع العمل على معالجتها بسرعة وتنفيذ المقترحات القابلة للتحقيق بما يخدم الجميع.
8. ضرورة اجراء دراسات مستقبلية تركز على البحث في مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة المكلفين بدفع هذه الضريبة

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

ال زلفة، عبد الاله، و غريب، عادل. (2020). "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 4(12).

ابو سنيّة، طارق. (2008). "العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدقيق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

ابو كرش، شريف. (2004). *ادارة المنازعات الضريبية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن.  
البسطامي، مؤيد. (2006). ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الاردن (دراسة مقارنة)، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حوسو، محمد. (2007). الضريبة الاضافية بين النظرية والتطبيق، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الدحة، سمر. (2004). النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

دعاس، غسان، نور، عبد الناصر، و عجولي، انوار. (2024). أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، *مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد*، 1(1)، نابلس، فلسطين.

سامي، مراد. (2019). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الفعالية التنموية لاقتصاد المعرفة في ظل رؤية 2030، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، 7(1).

السيد، اميرة، و السلیمان، سجي. (2018). ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية، *مجلة البحوث المحاسبية*، 6(1).

الشيخ، احمد بن هلال. (2020). الضرائب والرسوم دراسة فقهية مقارنة، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الانسانية*، 8(9)، السعودية.

عبد الحليم، ابراهيم. (2012). *الضريبة على القيمة المضافة بديلا عن ضريبة المبيعات*، مؤتمر جمعية الضرائب المصرية، مصر.

عبد الرازق، عمر، و هاني، سليمان. (1994). *ايجاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الاسرائيلي*، مكتبة الرسالة، ط1، رام الله، فلسطين.

العبدلي، ايمان، سجينى، طلال، عبيد، راوية. (2019). *اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ايرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للأداب والدراسات الانسانية*، (6)، مصر.

علاونة، عاطف. (1992). *شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة*، مؤسسة الجيل للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين.

عيساوي، عبد القادر، و بلعروسي، سيدي. (2016). *الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة حالة ANSEJ*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

العيسوي، ابراهيم. (2014). *الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى الضريبة على القيمة المضافة في مصر*، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.

غانم، امجد. (2023). *دراسة استكشافية لضريبة القيمة المضافة المحلية في فلسطين وتأثيرها على ايرادات الخزينة العامة*، نسخة معالي وزير المالية، الامانة العامة لمجلس الوزراء، فلسطين.

غنيم، امانى. (2018). *العدالة الضريبية في ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر مدققي الحسابات*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قاروط، نادرة. (2018). *مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قرارات قانونية. (2024). "قرار بقانون رقم (26) لسنة 2024م بشأن ضريبة القيمة المضافة"، عدد ممتاز 30.

القليطي، ابراهيم، و الكيشان، اسماعيل. (2020). *اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل "دراسة ميدانية على منطقة مكة المكرمة"*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(5).

محمد، باسل. (2014). التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على ضريبة الدخل في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

محمد، عبد الرحمن، و الجعلي، عبد الوهاب. (2017). التدايعات الاقتصادية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في السودان دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 1(6).

محمد، نوال. (2016). اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في السودان، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، (5)، جامعة افريقيا العالمية.

محمود، معتز. (2016). دور الادارة الضريبية وممارساتها في زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

مركز الميزان لحقوق الانسان. (2016). دراسة آثار السياسات الضريبية في قطاع غزة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، <https://mezan.org/ar/post/22965>.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2022). قانون ضريبة القيمة المضافة ما بين القطاعين العام والخاص، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة 2، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

منازع، حسين. (2018). العمومية في الضريبة على القيمة المضافة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الدراسات العربية، 5(2)، جامعة المنيا، القاهرة، مصر.

النجار، ابراهيم. (2019). إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(1).

#### المراجع الأجنبية:

Adegbite, T. A., & Akande, S. S. (2017). The impact of value added tax on private investment in Nigeria. *Account and Financial Management Journal*, 2(4), 644-651.

Juliana, M. I., & Okoye, N. E. (2016). Assessment of the contribution of value added tax to the Nigerian economy. *International Journal of Social Sciences and Management Research*, 2(1), 45-56.

Nunns, J., & Toder, E. (2017). Effects of a Federal Value-Added Tax on State and Local Government Budgets. *National Tax Journal*, 70(3), 515-548.

## الملاحق

### ملحق (أ)

#### أداة الدراسة



جامعة النجاح الوطنية/ نابلس  
كلية الدراسات العليا  
برنامج المنازعات الضريبية والمالية

السادة المحترمين...

تحية طيبة ... اما بعد...

#### الموضوع : استبانة

بشرافنا ان نضع بين ايديكم هذه الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية والمالية، حيث نقوم بإعداد دراسة تحت عنوان "مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة".

لذا نلتس من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على هذه الاستبانة. واعطائها الأهمية اللازمة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وان حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي الى إثراء موضوع الدراسة. وبالتالي الوصول الى نتائج وتوصيات أكثر دقة مع تأكيدنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم...

الباحث: مهدي مروان عبد الرحيم الدخلة

#### أولا : البيانات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

1.الجنس	<input type="checkbox"/>	ذكر	<input type="checkbox"/>	انثى	<input type="checkbox"/>		
2.المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/>	دبلوم فأقل	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	ماجستير فأعلى	<input type="checkbox"/>
3.العسمى الوظيفي	<input type="checkbox"/>	موظف	<input type="checkbox"/>	رئيس قسم	<input type="checkbox"/>	مدير فأعلى	<input type="checkbox"/>
4.سنوات الخبرة	<input type="checkbox"/>	5 سنوات فأقل	<input type="checkbox"/>	6-10 سنوات	<input type="checkbox"/>	أكثر من 10 سنوات	<input type="checkbox"/>

المحور الاول : رضا المجتمع الضريبي

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:

البعد الاول: عدالة النظام الضريبي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	أن القانون يطبق قواعد ضريبة القيمة المضافة بشكل متساو على جميع المكلفين دون تمييز.					
2	أن القانون يحقق العدالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الخدمية).					
3	يضمن القانون توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين كبار وصغار المكلفين.					
4	يراعي القانون أوضاع الفئات محدودة الدخل ويجنبها أعباء ضريبية غير مبررة.					
5	يحقق القانون التوازن بين حقوق الدولة في تحصيل الإيرادات وحقوق المكلفين في العدالة الضريبية.					
6	أن آليات الرقابة والتدقيق المنصوص عليها في القانون تعزز من عدالة تطبيق الضريبة.					
7	أن النظام الضريبي في ظل هذا القانون يقلل من فرص التهرب الضريبي بما يحقق عدالة أكبر بين المكلفين الملتزمين وغير الملتزمين.					

البعد الثاني: بساطة الإجراءات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
8	أن قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 قد ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة.					
9	الإجراءات المنصوص عليها في القانون واضحة وسهلة التطبيق بالنسبة للعاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة.					
10	القانون الجديد أدى إلى تقليل حجم التعقيدات البيروقراطية مقارنة بالقوانين السابقة.					
11	أن النماذج والوثائق المطلوبة بموجب القانون أكثر وضوحاً وبساطة.					

					القانون ساعد في تسريع إنجاز معاملات المكلفين وتقليل الوقت المستغرق.	12
					أن التعليمات التنفيذية المراقبة للقانون توفر إرشادات عملية كافية لتسهيل الإجراءات.	13
					آليات المتابعة والرقابة في القانون مباشرة وغير معقدة مما يسهل تطبيقها.	14
					النظام الإلكتروني المعتمد في إطار القانون الجديد ساعد في تبسيط إجراءات التسجيل والدفع والتسوية.	15
<b>البعد الثالث: شفافية استخدام الإيرادات</b>						
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	الرقم
					أن الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة يتم الإعلان عنها بشكل واضح وشفاف.	16
					توجد قنوات رسمية كافية تتيح للعاملين الاطلاع على كيفية توجيه واستخدام الإيرادات.	17
					تلتزم الإدارة العليا بنشر تقارير دورية تبين أوجه صرف إيرادات الضريبة.	18
					آلية توزيع واستخدام إيرادات الضريبة تتم بطريقة عادلة وموثوقة.	19
					أن القانون رقم (26) لعام 2024 ساهم في تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية العامة.	20
					أن هناك رقابة فعالة من قبل الجهات المختصة تضمن عدم إساءة استخدام الإيرادات.	21
					أن مشاركة العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة في مناقشات أو مقترحات تتعلق باستخدام الإيرادات أمر متاح ومشجع.	22
<b>البعد الرابع: فعالية التحصيل</b>						
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	الرقم
					يساهم تطبيق قانون رقم (26) لعام 2024 في زيادة كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة	23
					أن القانون الجديد يعزز من التزام المكلفين بسداد الضريبة في الوقت المحدد.	24
					يساعد القانون في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة عدد المسجلين.	25

					أدى تطبيق القانون إلى تخفيض حالات التهرب الضريبي.	26
					ساهم القانون الجديد في تبسيط إجراءات التحصيل وتقليل التعقيدات الإدارية.	27
					توفر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في إطار القانون الحالي دعماً كافياً لزيادة فعالية التحصيل.	28
<b>البعد الخامس: الثقة بالحكومة</b>						
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	الرقم
					أن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 يعكس جدية الحكومة في تحسين النظام الضريبي.	29
					أن الحكومة تعاملت بثقافية عند صياغة وتوضيح بنود القانون الجديد.	30
					أن تطبيق هذا القانون يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.	31
					الحكومة أثبتت من خلال هذا القانون أنها حريصة على تحقيق العدالة الضريبية.	32
					أن القانون ساهم في تعزيز مصداقية الحكومة أمام المجتمع المحلي والدولي.	33
					أن تطبيق القانون يتم بشكل عادل ومتساو على جميع القطاعات من دون استثناء.	34
					أن الحكومة تأخذ بملاحظات موظفي دائرة ضريبة القيمة المضافة بعين الاعتبار عند تطوير السياسات الضريبية.	35
					أن إجراءات تنفيذ القانون واضحة وتتل على التزام الحكومة بالحكومة الرشيدة.	36
<b>البعد السادس: مستوى المشاركة المجتمعية</b>						
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	الرقم
					أتاح القانون رقم (26) لعام 2024 مساحة كافية لإشراك المجتمع في مناقشة مضمونه قبل إقراره.	37
					تم الأخذ بملاحظات مؤسسات المجتمع المدني عند صياغة أو تعديل القانون.	38
					ساهم القانون في تعزيز قنوات التواصل بين دائرة ضريبة القيمة المضافة والجمهور.	39

					40	وفرت الدائرة أدوات كافية (ورش عمل، ندوات، منصات إلكترونية) لتعريف المجتمع بالقانون الجديد.
					41	لمس العاملون استجابة فعلية من المجتمع تجاه دعوات المشاركة والتشاور المتعلقة بالقانون.
					42	يعكس القانون توازناً بين متطلبات الإيرادات العامة واحتياجات المواطنين الذين تمت استشارتهم.
					43	المشاركة المجتمعية ساعدت على رفع مستوى الالتزام الطوعي من قبل المكلفين.
					44	توجد آليات مستمرة لمتابعة آراء المجتمع وتقييمها بعد تطبيق القانون.

المحور الثاني : ضريبة القيمة المضافة						
يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة:						
البعد الأول: الضريبة على المبيعات						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	معارض
45	أسهم قانون رقم (26) لعام 2024 في تبسيط الإجراءات الخاصة بضريبة المبيعات.					
46	ساعد تطبيق القانون في تحقيق وضوح أكبر في آلية احتساب ضريبة المبيعات على مختلف السلع والخدمات.					
47	توافق التعديلات الواردة في القانون مع الممارسات الدولية الحديثة في مجال ضريبة المبيعات والقيمة المضافة.					
48	أسهم القانون في زيادة كفاءة التحصيل الضريبي من ضريبة المبيعات مقارنة بالأنظمة السابقة.					
49	واجه الموظفون تحديات عند تطبيق أحكام القانون فيما يخص ضريبة المبيعات.					
50	أدى القانون إلى زيادة الامتثال الطوعي للمكلفين في ما يخص ضريبة المبيعات.					
51	تأثير القانون على العدالة الضريبية بشكل إيجابي بين مختلف القطاعات الخاضعة لضريبة المبيعات.					

البعد الثاني: الضريبة على المشتريات					
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة
52	ساهم تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 في تحسين دقة تسجيل المشتريات الخاضعة للضريبة.				
53	يوفر القانون آلية واضحة للعاملين في الدائرة للتأكد من شمول جميع المشتريات ضمن القاعدة الضريبية.				
54	أسهم تطبيق القانون في الحد من حالات التهرب الضريبي المرتبطة بالمشتريات.				
55	عزز القانون من شفافية عمليات الفوترة وإثبات المشتريات.				
56	ساهم القانون في تحقيق توازن بين حقوق المكلفين وضمن حصول الضريبة المستحقة على المشتريات.				
57	توجد تحديات عملية تواجه الموظفين عند متابعة الضريبة على المشتريات (مثل نقص الأنظمة الإلكترونية أو تعقيد الإجراءات).				
58	يوفر القانون أدوات رقابية مناسبة للعاملين في الدائرة لمتابعة الضريبة على المشتريات بشكل فعال.				
59	يساهم القانون في تبسيط الإجراءات المتعلقة بخصم الضريبة المدفوعة على المشتريات عند احتساب الضريبة المستحقة				
البعد الثالث: الضريبة على الأصول					
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة
60	القانون رقم 26 لعام 2024 واضح فيما يخص ضريبة الأصول وكيفية تطبيقها.				
61	يسهم القانون الجديد في تعزيز التزام المكلفين بدفع ضريبة القيمة المضافة على الأصول.				
62	الإجراءات المرتبطة بضريبة الأصول بموجب القانون سهلة التطبيق للعاملين في الدائرة.				
63	القانون ساهم بشكل إيجابي في زيادة الإيرادات الناتجة عن ضريبة الأصول.				
64	تطبيق القانون على الأصول يضمن عدم تحميل المستهلك النهائي أعباء ضريبية غير مبررة.				
65	الدائرة توفر الدعم والتدريب الكافي للعاملين لفتح ومتابعة تطبيق القانون على الأصول.				
66	القانون يساهم في تحسين الرقابة على ضريبة الأصول وتقليل حالات التهرب الضريبي.				

انتهت الاسئلة  
شكرا لتعاونكم

## ملحق (ب)

### كتاب تسهيل مهمة

An-Najah  
National University  
Faculty of Graduate Studies



جامعة  
النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2025/10/16م

السادة وزارة المالية المحترمون  
رام الله

تحية طيبة وبعد،،،

**الموضوع: تسهيل مهمة الطالب / مهدي مروان عبدالرحيم الدحلة . رقم التسجيل (12356411)  
تخصص ماجستير المنازعات الضريبية والمالية.**

تهديكم اطيب التحيات ونعلمكم بأن الطالب مهدي مروان عبدالرحيم الدحلة هو طالب دراسات عليا في برنامج ماجستير المنازعات الضريبية والمالية وهو بصدد اعداد رسالة الماجستير الخاصة به والتي هي بعنوان:

" مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة "

يرجى من حضرتكم مخاطبة الجهات المختصة لديكم لتسهيل مهمة الطالب اعلاء، حيث يحتاج الطالب الى توزيع استبانة على موظفي وزارة المالية - دائرة ضريبة القيمة المضافة، وذلك لجمع معلومات حول مدى رضا المجتمع الضريبي عن القرار بقانون رقم 26 لعام 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة. ولأغراض بحثية خاصة برسالة الماجستير الخاصة به. مؤكداً لكم بأن كلفة المعلومات التي سوف يتم جمعها هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسوف يتم الحفاظ على السرية التامة وعدم استخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

مع وافر الاحترام ،،،

د. صفاء حمادة

رئيسة قسم العلوم الانسانية  
كلية الدراسات العليا



مرفق: الاستبانة شهادة IRB

فلسطين: نابلس، ص. ب 7٠707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09) (972) \* فاكس: 2342907 (09) (972)  
3200 Nablus, P. O. Box (7) \*Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115  
\* Facsimile 972 92342907 \*www.najah.edu - email fgs@najah.edu

## ملحق (ج)

### الجدول

#### جدول (3.2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد عدالة النظام الضريبي تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
1	4	أن القانون يطبق قواعد ضريبة القيمة المضافة بشكل متساو على جميع المكلفين دون تمييز.	2.3630	1.01628	47.26	منخفض
2	3	أن القانون يحقق العدالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الخدمية).	2.3836	0.998345	47.67	منخفض
3	2	يضمن القانون توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين كبار وصغار المكلفين.	2.4247	1.015980	48.49	منخفض
4	1	يراعي القانون أوضاع الفئات محدودة الدخل ويجنبها أعباء ضريبية غير مبررة.	2.5411	1.121125	50.82	منخفض
5	5	يحقق القانون التوازن بين حقوق الدولة في تحصيل الإيرادات وحقوق المكلفين في العدالة الضريبية.	2.3082	0.801422	46.16	منخفض
6	6	أن آليات الرقابة والتدقيق المنصوص عليها في القانون تعزز من عدالة تطبيق الضريبة.	2.2123	0.780883	44.25	منخفض
7	7	أن النظام الضريبي في ظل هذا القانون يقلل من فرص التهرب الضريبي بما يحقق عدالة أكبر بين المكلفين الملتزمين وغير الملتزمين.	2.1781	0.844331	43.56	منخفض
		الدرجة الكلية	2.344423	0.770803	46.89	منخفض

### جدول (3.3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد بساطة الإجراءات تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
8	6	أن قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 قد ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضريبة.	2.171233	1.039626	43.42	منخفض
9	7	الإجراءات المنصوص عليها في القانون واضحة وسهلة التطبيق بالنسبة للعاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة.	2.075342	0.863718	41.51	منخفض
10	1	القانون الجديد أدى إلى تقليل حجم التعقيدات البيروقراطية مقارنة بالقوانين السابقة.	2.410959	1.099663	48.22	منخفض
11	2	أن النماذج والوثائق المطلوبة بموجب القانون أكثر وضوحا وبساطة.	2.335616	1.122051	46.71	منخفض
12	5	القانون ساعد في تسريع إنجاز معاملات المكلفين وتقليل الوقت المستغرق.	2.246575	1.000425	44.93	منخفض
13	4	أن التعليمات التنفيذية المرافقة للقانون توفر إرشادات عملية كافية لتسهيل الإجراءات.	2.280822	0.776759	45.62	منخفض
14	3	آليات المتابعة والرقابة في القانون مباشرة وغير معقدة مما يسهل تطبيقها.	2.294521	0.848266	45.89	منخفض
15	8	النظام الإلكتروني المعتمد في إطار القانون الجديد ساعد في تبسيط إجراءات التسجيل والدفع والتسوية.	2.068493	0.868272	41.37	منخفض
		الدرجة الكلية	2.235445	0.722411	44.71	منخفض

### جدول (3.6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد الثقة بالحكومة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
29	7	أن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (26) لعام 2024 يعكس جدية الحكومة في تحسين النظام الضريبي.	2.123288	0.837817	42.47	منخفض
30	6	أن الحكومة تعاملت بشفافية عند صياغة وتوضيح بنود القانون الجديد.	2.253425	0.837168	45.07	منخفض
31	4	أن تطبيق هذا القانون يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.	2.321918	0.862514	46.44	منخفض
32	3	الحكومة أثبتت من خلال هذا القانون أنها حريصة على تحقيق العدالة الضريبية.	2.363014	0.845924	47.26	منخفض
33	5	أن القانون ساهم في تعزيز مصداقية الحكومة أمام المجتمع المحلي والدولي.	2.301370	0.897275	46.03	منخفض
34	1	أن تطبيق القانون يتم بشكل عادل ومتساو على جميع القطاعات من دون استثناء.	2.417808	0.952361	48.36	منخفض
35	2	أن الحكومة تأخذ ملاحظات موظفي دائرة ضريبة القيمة المضافة بعين الاعتبار عند تطوير السياسات الضريبية.	2.376712	0.771388	47.53	منخفض
36	3	أن إجراءات تنفيذ القانون واضحة وتدل على التزام الحكومة بالحوكمة الرشيدة.	2.363014	0.821102	47.26	منخفض
		الدرجة الكلية	2.315068	0.693601	46.30	منخفض

### جدول (3.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد شفافية استخدام الإيرادات تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
16	4	أن الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة يتم الإعلان عنها بشكل واضح وشفاف.	2.493151	1.255315	49.86	منخفض
17	1	توجد قنوات رسمية كافية تتيح للعاملين الاطلاع على كيفية توجيه واستخدام الإيرادات.	2.746575	1.179197	54.93	منخفض
18	3	تلتزم الإدارة العليا بنشر تقارير دورية تبين أوجه صرف إيرادات الضريبة.	2.623288	1.198507	52.47	منخفض
19	2	آلية توزيع واستخدام إيرادات الضريبة تتم بطريقة عادلة وموثوقة.	2.712329	1.095186	54.25	منخفض
20	6	أن القانون رقم (26) لعام 2024 ساهم في تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية العامة.	2.452055	1.057533	49.04	منخفض
21	7	أن هناك رقابة فعالة من قبل الجهات المختصة تضمن عدم إساءة استخدام الإيرادات.	2.342466	0.950052	46.85	منخفض
22	5	أن مشاركة العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة في مناقشات أو مقترحات تتعلق باستخدام الإيرادات أمر متاح ومشجع.	2.465753	1.018209	49.32	منخفض
		الدرجة الكلية	2.547945	0.978161	50.96	منخفض

### جدول (3.5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد فعالية التحصيل تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
23	4	يساهم تطبيق قانون رقم (26) لعام 2024 في زيادة كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة	2.191781	0.646637	43.84	منخفض
24	3	أن القانون الجديد يعزز من التزام المكلفين بسداد الضريبة في الوقت المحدد.	2.253425	0.794912	45.07	منخفض
25	6	يساعد القانون في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة عدد المسجلين.	2.034247	0.678887	40.68	منخفض
26	1	أدى تطبيق القانون إلى تخفيض حالات التهرب الضريبي.	2.438356	0.975370	48.77	منخفض
27	2	ساهم القانون الجديد في تبسيط إجراءات التحصيل وتقليل التعقيدات الإدارية.	2.424658	0.877580	48.49	منخفض
28	5	توفر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في إطار القانون الحالي دعماً كافياً لزيادة فعالية التحصيل.	2.178082	0.852460	43.56	منخفض
		الدرجة الكلية	2.253425	0.624904	45.07	منخفض

### جدول (3.7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب فقرات بعد مستوى المشاركة المجتمعية تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	المستوى
37	2	أتاح القانون رقم (26) لعام 2024 مساحة كافية لإشراك المجتمع في مناقشة مضامينه قبل إقراره.	2.493151	0.926592	49.86	منخفض
38	5	تم الأخذ بملاحظات مؤسسات المجتمع المدني عند صياغة أو تعديل القانون.	2.417808	0.930383	48.36	منخفض
39	1	ساهم القانون في تعزيز قنوات التواصل بين دائرة ضريبة القيمة المضافة والجمهور.	2.534247	0.925980	50.68	منخفض
40	7	وفرت الدائرة أدوات كافية (ورش عمل، ندوات، منصات إلكترونية) لتعريف المجتمع بالقانون الجديد.	2.232877	1.063768	44.66	منخفض
41	4	لمس العاملون استجابة فعلية من المجتمع تجاه دعوات المشاركة والتشاور المتعلقة بالقانون.	2.438356	0.878656	48.77	منخفض
42	6	يعكس القانون توازناً بين متطلبات الإيرادات العامة واحتياجات المواطنين الذين تمت استشارتهم.	2.349315	0.851712	46.99	منخفض
43	1	المشاركة المجتمعية ساعدت على رفع مستوى الالتزام الطوعي من قبل المكلفين.	2.534247	0.848239	50.68	منخفض
44	3	توجد آليات مستمرة لمتابعة آراء المجتمع وتقييمها بعد تطبيق القانون.	2.445205	0.924985	48.90	منخفض
		الدرجة الكلية	2.430651	0.691704	48.61	منخفض

### جدول (3.12)

قيم معاملات ارتباط بيرسون بين رضا المجتمع الضريبي بأبعاده المجتمعة (عدالة النظام الضريبي، بساطة الإجراءات، شفافية استخدام الإيرادات، فعالية التحصيل، الثقة بالحكومة، مستوى المشاركة المجتمعية) وضريبة القيمة المضافة بأبعادها مجتمعة (الضريبة على المبيعات، الضريبة على المشتريات، الضريبة على الأصول) من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة

الدرجة الكلية	أبعاد رضا المجتمع الضريبي					
	مستوى المشاركة المجتمعية	الثقة بالحكومة	فعالية التحصيل	شفافية استخدام الإيرادات	بساطة الإجراءات	عدالة النظام الضريبي
أبعاد ضريبة المبيعات	0.733**	0.760**	0.762**	0.764**	0.699**	0.741**
القيمة المضافة المشتريات	0.753**	0.704**	0.751**	0.753**	0.774**	0.681**
الضريبة على الأصول	0.746**	0.756**	0.811**	0.732**	0.756**	0.749**
الدرجة الكلية لضريبة القيمة المضافة	0.815**	0.814**	0.848**	0.815**	0.813**	0.792**

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .01$ ).

### جدول (3.13)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
عدالة النظام الضريبي	ذكر	88	2.25	0.75	-1.92	0.202
	أنثى	58	2.50	0.78		
بساطة الإجراءات	ذكر	88	2.09	0.57	-3.13	0.000**
	أنثى	58	2.46	0.87		
شفافية استخدام الإيرادات	ذكر	88	2.33	0.86	-3.47	0.027**
	أنثى	58	2.88	1.05		
فعالية التحصيل	ذكر	88	2.17	0.54	-2.00	0.004**
	أنثى	58	2.38	0.72		
الثقة بالحكومة	ذكر	88	2.20	0.58	-2.48	0.001**
	أنثى	58	2.49	0.81		
مستوى المشاركة المجتمعية	ذكر	88	2.32	0.63	-2.44	0.178
	أنثى	58	2.61	0.75		
الدرجة الكلية	ذكر	88	2.22	0.56	-2.97	0.001**
	أنثى	58	2.55	0.76		

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 < p). \*\*

### جدول (3.14)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	(ف) مستوى الدلالة
عدالة النظام الضريبي	بين المجموعات	9.76	2	4.88	0.000**
	داخل المجموعات	76.39	143	0.53	
	المجموع	86.15	145		
بساطة الإجراءات	بين المجموعات	14.03	2	7.02	0.000**
	داخل المجموعات	61.64	143	0.43	
	المجموع	75.67	145		
شفافية استخدام الإيرادات	بين المجموعات	30.18	2	15.09	0.000**
	داخل المجموعات	108.56	143	0.76	
	المجموع	138.74	145		
فعالية التحصيل	بين المجموعات	4.06	2	2.03	0.005**
	داخل المجموعات	52.57	143	0.37	
	المجموع	56.62	145		
الثقة بالحكومة	بين المجموعات	5.20	2	2.60	0.004**
	داخل المجموعات	64.56	143	0.45	
	المجموع	69.76	145		
مستوى المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	16.19	2	8.09	0.000**
	داخل المجموعات	53.19	143	0.37	
	المجموع	69.38	145		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	10.69	2	5.34	0.000**
	داخل المجموعات	53.93	143	0.38	
	المجموع	64.62	145		

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### جدول (3.15)

اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفرق بين المتوسطات الحسابية	(J)	(I)	البعد
*0.583874-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	عدالة النظام الضريبي
*0.155112-	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*0.744555-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	بساطة الإجراءات
*0.357077	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*1.043696-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	شفافية استخدام الإيرادات
*0.744485	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*0.305871-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	فعالية التحصيل
*0.420547	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*0.370975-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	الثقة بالحكومة
*0.443168	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*0.745028-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	مستوى المشاركة المجتمعية
*0.603094	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
*0.632333-	بكالوريوس	دبلوم فأقل	الدرجة الكلية
*0.402210	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	

### جدول (3.16)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدالة النظام الضريبي	بين المجموعات	5.65	2	2.82	5.02	0.008**
	داخل المجموعات	80.50	143	0.56		
	المجموع	86.15	145			
بساطة الإجراءات	بين المجموعات	10.64	2	5.32	11.70	0.000**
	داخل المجموعات	65.03	143	0.45		
	المجموع	75.67	145			
شفافية استخدام الإيرادات	بين المجموعات	14.53	2	7.27	8.37	0.000**
	داخل المجموعات	124.20	143	0.87		
	المجموع	138.74	145			
فعالية التحصيل	بين المجموعات	6.84	2	3.42	9.82	0.000**
	داخل المجموعات	49.78	143	0.35		
	المجموع	56.62	145			
الثقة بالحكومة	بين المجموعات	8.48	2	4.24	9.89	0.000**
	داخل المجموعات	61.28	143	0.43		
	المجموع	69.76	145			
مستوى المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	16.02	2	8.01	21.47	0.000**
	داخل المجموعات	53.36	143	0.37		
	المجموع	69.38	145			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	9.63	2	4.81	12.52	0.000**
	داخل المجموعات	54.99	143	0.38		
	المجموع	64.62	145			

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

جدول (3.17)

اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

الفرق بين المتوسطات الحسابية	(J)	(I)	البعد
*0.422271-	رئيس قسم	موظف	عدالة النظام الضريبي
*0.197568	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.466340-	رئيس قسم	موظف	بساطة الإجراءات
*1.446809	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.606636-	رئيس قسم	موظف	شفافية استخدام الإيرادات
*1.404255	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.428191-	رئيس قسم	موظف	فعالية التحصيل
*0.886525	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.487589-	رئيس قسم	موظف	الثقة بالحكومة
*0.904255	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.680242-	رئيس قسم	موظف	مستوى المشاركة المجتمعية
*1.151596	مدير فأعلى	رئيس قسم	
*0.515211-	رئيس قسم	موظف	الدرجة الكلية
*0.998501	مدير فأعلى	رئيس قسم	

جدول (3.18)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق للدرجة الكلية وأبعاد رضا المجتمع الضريبي من وجهة نظر العاملين بدائرة ضريبة القيمة المضافة تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحرافات	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
عدالة النظام الضريبي	بين المجموعات	22.22	2	11.11	24.85	0.000**
	داخل المجموعات	63.93	143	0.45		
	المجموع	86.15	145			
بساطة الإجراءات	بين المجموعات	20.73	2	10.37	26.98	0.000**
	داخل المجموعات	54.94	143	0.38		
	المجموع	75.67	145			
شفافية استخدام الإيرادات	بين المجموعات	36.07	2	18.03	25.12	0.000**
	داخل المجموعات	102.67	143	0.72		
	المجموع	138.74	145			
فعالية التحصيل	بين المجموعات	14.23	2	7.12	24.00	0.000**
	داخل المجموعات	42.39	143	0.30		
	المجموع	56.62	145			
الثقة بالحكومة	بين المجموعات	13.22	2	6.61	16.72	0.000**
	داخل المجموعات	56.53	143	0.40		
	المجموع	69.76	145			
مستوى المشاركة المجتمعية	بين المجموعات	21.70	2	10.85	32.54	0.000**
	داخل المجموعات	47.68	143	0.33		
	المجموع	69.38	145			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	20.24	2	10.12	32.61	0.000**
	داخل المجموعات	44.38	143	0.31		
	المجموع	64.62	145			

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### جدول (3.19)

اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمحور رضا المجتمع الضريبي وابعاده تبعا لمتغير سنوات الخبرة

الفرق بين المتوسطات الحسابية	(J)	(I)	البعد
*0.745777-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	عدالة النظام الضريبي
*0.190341-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*0.552365-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	بساطة الإجراءات
*0.356331-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*1.011583-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	شفافية استخدام الإيرادات
*0.170686-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*0.491836-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	فعالية التحصيل
*0.262581-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*0.238070-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	الثقة بالحكومة
*0.452567-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*0.535051-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	مستوى المشاركة المجتمعية
*0.392248-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	
*0.595780-	10-6 سنوات	5 سنوات فأقل	الدرجة الكلية
0.304126-	اكثر من 10 سنوات	10-6 سنوات	



**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**THE EXTENT OF TAX COMMUNITY  
SATISFACTION WITH DECREE LAW  
NO. 26 OF 2024 VALUE ADDED TAX FROM  
THE PERSPECTIVE OF EMPLOYEES IN  
THE VAT DEPARTMENT**

**By  
Mahdi Marwan Abdul Rahim Al-Dahleh**

**Supervisors  
Dr. Sameh Al-Atout  
Dr. Ghassan Daas**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree  
of Master of Tax and Financial Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah  
National University, Nablus - Palestine.**

**2026**

# **THE EXTENT OF TAX COMMUNITY SATISFACTION WITH DECREE LAW NO. 26 OF 2024 VALUE ADDED TAX FROM THE PERSPECTIVE OF EMPLOYEES IN THE VAT DEPARTMENT**

**By**

**Mahdi Marwan Abdul Rahim Al-Dahleh**

**Supervisors**

**Dr. Sameh Al-Atout**

**Dr. Ghassan Daas**

## **Abstract**

This thesis seeks to assess the level of taxpayer satisfaction with Decision-Law No. 26 of 2024 regarding Value Added Tax, as perceived by employees of the VAT Department. To fulfill the study's objectives, the researcher employed a descriptive-analytical methodology, which was considered the most appropriate approach. The study population comprised all VAT Department employees in Palestine, totaling 270 individuals. A stratified random sample of 150 employees, representing 55.5% of the population, was selected. Data were collected primarily through a questionnaire, which was distributed to all sampled participants. A total of 146 valid questionnaires were returned, yielding a response rate of 97.3%. The collected data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The results demonstrate a statistically significant effect ( $\alpha \leq 0.05$ ) of the dimensions of taxpayer satisfaction with Value Added Tax (VAT) as perceived by VAT employees. Specifically, the dimensions of tax system fairness, procedural simplicity, collection effectiveness, and community participation collectively accounted for 85.7% of the variance in VAT satisfaction as perceived by VAT employees. The dimensions of revenue transparency and government trust were excluded from the model due to their lack of statistically significant contribution.

The primary recommendation of the study is to enhance public awareness through intensified educational campaigns regarding the Value Added Tax (VAT) law. These campaigns should emphasize the law's objectives and its positive impacts to foster public acceptance and increase tax literacy. Additionally, the study advocates for the improvement of communication by establishing effective channels between the VAT department and taxpayers, thereby facilitating direct and accessible means for submitting

inquiries and obtaining prompt and clear responses. Furthermore, the study suggests simplifying tax procedures by reviewing and streamlining the processes of taxpayer registration and reporting to facilitate compliance and reduce the operational burden on individuals and businesses.

**Keywords:** taxpayer satisfaction, Value Added Tax, Decision-Law No. 26 of 2024, tax system fairness, procedural simplicity, tax literacy